جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

دراسة المخاطر المالية باستعمال طريقة القرض التنقيطي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة تيارت

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:علوم مالية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

– قدور ربيعة "عدة عابد"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2016م/2017م.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الواحد القهار ,العزيز الغفار ,مكور الليل على النهار تذكرة لأولي القلوب والأبصار ,وتبصرة لذوي الألباب والاعتبار الذي أيقظ من خلقه من اصطفاه ,فزهدهم في هذه الدار وشغلهم بمراقبته وإدامة الأفكار , وملازمة الاتعاظ والأذكار ووفقهم للدأب في طاعته ,والتأهب لدار القرار ،والحذر مما يسخطه ويوجب دار البوار ,والمحافظة على ذلك مع تغاير الأحوال والأطوار. احمده ابلغ حمد وأزكاه واشمله وأنماه.

إلى من نرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل... ومثالا طيبا للبذل والعطاء , والذي غمرنا بعلمه وتوجيهاته القيمة التي كان الأثر الطيب لانجاز هذه المذكرة ,نتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ المشرف "عدة عابد" على كل ثانية أفناها للارتقاء بهذا العمل ...

كما يحضرنا في هذا المقام التقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة وموظفي كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير وعلى رأسهم عميد الكلية الأستاذ الدكتور "مداني بن شهرة " ورئيس القسم الأستاذ "مختاري مختار"

والى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

الشكر

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: مدخل للإدارة البنكية

المبحث الأول: لمحة عامة حول البنوك التجارية 4

المطلب الأول: المفهوم العام للبنوك 4

المطلب الثاني: فذلكة تاريخية لتطور البنوك التجارية 9

المطلب الثالث: أسس العمل البنكي 10

المبحث الثاني: التخطيط والتنظيم الفني للبنك التجاري 14

المطلب الأول: أهداف البنك التجاري 14

المطلب الثاني: سيرورة عملية التخطيط بالبنك التجاري 16

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية التخطيط البنكي 19

المبحث الثالث: السياسة البنكية المنتهجة في منح الائتمان 22

المطلب الأول: تعريف القرض 22

المطلب الثاني: أنواع القروض 23

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض 27

الفصل الثاني: المخاطر المالية وطريقة القرض التنقيطي

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية 32

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية 32

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية 35

المطلب الثالث: طرق تقدير الخطر 36

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية 42

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية 42

المطلب الثاني: أهداف ومهام إدارة المخاطر البنكية 45

المطلب الثالث: تقنيات البنوك لمجابهة المخاطر البنكية 47

المبحث الثالث: أسلوب التنقيط ودوره في التحكم في المخاطر المالية 56

المطلب الأول: ماهية طريقة التنقيط 56

المطلب الثاني: معالجة مخاطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي 59

المطلب الثالث: التطبيق العملي لطريقة التنقيط 61

الفصل الثالث واقع تطبيق طريقة التنقيط بالجزائر_دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت_

المبحث الأول: تطور النظام البنكي الجزائري 68

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري مابين 1962م/1971م 68

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات للنظام البنكي الجزائري إبان فترة الثمانينات 71

المطلب الثالث: الإصلاحات البنكية في ظل اقتصاد السوق 72

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية 75

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 75

المطلب الثاني: مهام ووظائف وكالة تيارت التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 80

المطلب الثالث: الطريقة والأدوات المعتمدة للدراسة 83

المبحث الثالث: دراسة إمكانية منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقرض استثماري باستعمال طريقة التنقيط 86

المطلب الأول: دراسة ملف القرض الاستثماري 86

المطلب الثاني: تحليل القرض 88

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 96

الخاتمة 104

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة

" Your Money or your Life " شعار تصدر عناوين مجلة Harvard Business review بماساتشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1956م ... مقال كان من شأنه إحداث ضجة كبيرة في مجال الإدارة ،إذ نادى بضرورة وجود شخص ما داخل المنظمة يكون مسؤولا عن مخاطرها البحتة ... البعض اعتبره هراء وضربا من الجنون، والبعض الآخر لم يكترث للفكرة من الأساس، إلا أن البنوك التجارية كانت المبادر الأول للأخذ بهذه الفكرة، فكان التركيز شبه كلي على إدارة الأصول والخصوم، لتكون الانطلاقة الأولى لإدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية، بعدما كان الشيخ ابن تيمية* قد كتب قبلها بنحو ثلاثمائة سنة تقريبا عن شيء ذاته، ولكن بطريقة مغايرة تماما؛ إذ تحدث عن خطر المال وخطر المسير لهذا المال.

ولعل البنكي قد أدرك تمام الإدراك أن السمة الأساسية التي تحرك نشاطه هي كيفية التحكم في المخاطر بعدما كان تجنب الوقوع فيها الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية للاقتصاديات _على حد سواء_ ، وهنا تأتي أهمية تقدير المخاطر المتعلقة بالعمليات البنكية، وهذا ما جعل لزاما على البنك البحث عن سبل لاحتواء المخاطر التي يتعرض لها بشتى أنواعها.

مع تضارب الأفكار والرؤى، واختلاف وجهات النظر بين الكتاب الاقتصاديين ورجال البنوك، كل حسب اجتهاده الخاص، وخبرته العلمية والعملية، ظهرت العديد من الطرق والدراسات التي مازال بعضها مُعتمدا أكاديميا وإن وجهت إليها انتقادات لاذعة، إلا أن كلها تصب في إطار التحكم في المخاطر المالية بالبنوك التجارية، ولعل أبرز تلك الطرق هي "طريقة القرض التنقيطي"؛ الطريقة التي استحدثت لإصلاح النقائص لسابقتها "طريقة النسب المالية" حيث أدت هذه الأخيرة في الكثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة، ساهمت بشكل أو بآخر في تراجع أداء البنوك.

والنظام البنكي الجزائري كغيره من الأنظمة العالمية ومباشرة بعد خوضه في غمار الاقتصاد الرأسمالي سار على نهج الطرق العلمية للتحكم في المخاطر المالية، لاسيما ما تعلق منها بمنح القروض، فمعيار البنك الناجح[1] لا يقاس بنمو حجم موجوداته وودائعه فحسب، وإنما قدرته في السيطرة على المخاطر التي تعترضه ومدى إمكانيته للتحكم فيها واحتوائها، ومن هنا لم يكن التخلي التدريجي عن الطرق الكلاسيكية، وتبني المناهج الحديثة التي من شأنها السيطرة كليا على المخاطر المحتملة وليد صدفة تاريخية، بل مواكبةً للتطورات

*- هو تقي الدين أبو عباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني (1263م/661هـ _1328م/728هـ) المشهور بابن تيمية فقيه وعالم مجتهد مسلم، تميزت أعماله باعتماد نص الكتاب والحديث، وترجيحه على العقل والقياس.

الهائلة في مجال الإدارة البنكية، ولعل طريقة القرض التنقيطي تعتبر أهم طريقة يمكن للبنوك التجارية السير على نهجها بكل أريحية.

إشكالية الدراسة:

وبناءا على ما تقدم فسنتناول طريقة القرض التنقيطي أو طريقة التنقيط _كما يفضل الكثيرين تسميتها_ ومدى دورها في التحكم في المخاطر المالية، إذ تشكل هذه الطريقة الرهان الحقيقي والمعاصر المنتهج للسيطرة على المخاطر المالية، في ظل الدعوة للتحرر الاقتصادي من جهة، وتداعيات العولمة الاقتصادية من جهة أخرى مما شكل ضغطا كبيرا على عمل البنوك التجارية، فتراكم طلبات القروض أمام الإدارة البنكية، و تذبذبات الدورة الاقتصادية شكل تحدي كبير للبنك التجاري.

ومن هنا تتمحور إشكالية بحثنا هذا كما يلي: "كيف يمكننا دراسة المخاطر المالية باستعمال طريقة القرض التنقيطي؟"

إن الإشكالية المدونة بالصيغة أعلاه تتطلب منا الإجابة على الأسئلة التالية:

- فما هي البنوك؟ وما هي أبرز تصنيفاتها؟
- فيما يتمثل العمل البنكي _أساسا؟ وما المقصود بالإدارة البنكية؟
- ما هي أبرز الأسس التي يعتمد عليها البنك التجاري لممارسة وظائفه بشكل عادي؟
- ماذا نعني بالمخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية؟ وكيف يمكننا التحكم فيها؟
- ما هي الإجراءات المنتهجة من قبل البنوك للمنح الائتمان؟
- ما هو واقع تطبيق طريقة التنقيط بالجزائر؟
- ما مدى جدوى طريقة القرض التنقيطي في التحكم في المخاطر؟

فرضيات الدراسة: على ضوء ما تم ذكره يمكننا بناء هذا البحث على الفرضيات التالية:

- قيام تأثير مباشر على أساس علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المؤسسة ودرجة الخطر المالي المحدق بالبنك التجاري.
- وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للجهة المقترضة ودرجة الخطر المالي على البنك التجاري.
- تأثر المخاطر المالية للبنوك التجارية بالمتغيرات المحيطة بالمؤسسة المقترضة على الصعيدين الكلي والجزئي على حد سواء.

أسباب اختيار الموضوع: في الحقيقة توجد العديد من الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع ليكون محور دراستنا وهي تتمثل أساسا في:

أ. **الأسباب الموضوعية:** ويمكننا حصرها في ما يلي:

- تمحور جل الدراسات الأكاديمية الحديثة في مجال الإدارة البنكية حول "التحكم في المخاطر المالية باستعمال طريقة القرض التنقيطي".
- دراسة إمكانية الاعتماد على طريقة التنقيط في الجزائر لمنح الائتمان.
- الإلمام بدور الأساليب الإحصائية في إدارة وتسيير المخاطر المالية بالبنوك التجارية.
- تسليط الضوء على مدى اعتماد البنوك التجارية على الأساليب الإحصائية في تقييم مخاطر الائتمان.

ب. **الأسباب الذاتية:** تتمثل في الفضول العلمي لدى الطالبة للتعرف عن كثب على خبايا هذا الموضوع.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في كونها تتناول بالوصف والتحليل والمقارنة أحد أهم الطرق المعتمدة للتحكم في المخاطر، والتي ومنذ خمسينيات القرن الماضي باتت الشغل الشاغل لأغلب الباحثين الاقتصاديين عموما، ورجال البنوك خصوصا حيث نجد أن اغلبهم يؤكد على ضرورة تناول هذه الطريقة في تسطير السياسات المالية للبنوك كأحد الحلول للمواكبة العولمة الاقتصادية. وتجدر بنا الإشارة إلى أن تناول مثل هذه الدراسات من شانه أن يسهم في على الأقل في إكساب المتلقي جملة من المعارف كان يجهلها لعدم بروزها الكبير على الساحة العلمية.

الأهداف الدراسة: : يمكننا إدراج أهداف هذا البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع التنقيط كصرح مالي هام وحساس من شانه المساهمة في التحكم في المخاطر المالية للبنوك التجارية.
- الوقوف على مفاهيم جديدة بغية الاستفادة منها في بحوث أخرى.
- الاهتمام بالجانب الإحصائي في مجال الإدارة البنكية وإبراز دوره وكفاءته كأسلوب فعال في إدارة مخاطر القروض.

- تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية.
- التوصل إلى إجابات مقنعة للجملة التساؤلات العديدة المطروحة من البنوك التجارية.

حدود الدراسة: ويمكننا أن نحددها كما يلي:

أ. **الإطار المكاني:** ركزنا في هذا الجانب على البنوك التجارية الناشطة ضمن الجهاز البنكي الجزائري، وفي الفصل الثالث تم التركيز على "بنك الفلاحة والتنمية الريفية".

ب. **الإطار الزماني:** ستكون سنة 2016م هي السنة المحورية في دراستنا هذه، حيث أن المؤشرات المستعملة في التحليل تتعلق بهذه السنة المالية.

المنهج المستخدم: تمت الدراسة بالارتكاز على متهجين أساسيين هما:

أ. **المنهج الوصفي:** والذي استندنا إليه في الجزء النظري، ويتعلق الأمر بالفصلان الأول والثاني.

ب. **المنهج الإحصائي التحليلي:** والذي تم من خلاله بناء الفصل الثالث، واعتمد بشكل شبه كلي على ما تم تقديمه خلال فترة التربص المقدرة بشهر واحد تقريبا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومخرجات برنامج IBM Spss statistics 22.

أدوات الدراسة : وتتمثل في مصادر مكتبية من كتب متخصصة في الميدان، مجلات ملتقيات علمية مذكرات أكاديمية مرتبطة بالموضوع ، وكذا مواقع الكترونية موثوق بها، والوثائق المقدمة من إدارة البنك محل الدراسة.

الدراسات السابقة: في الحقيقة لا توجد دراسات كثيرة في هذا الموضوع فهي محصورة وتعد على الأصابع ولعل أبرزها تمثل في:

- **دراسة عبد العزيز شرابي، بلوطار مهدي 2004م:** وتتمثل في مقال صادر عن مخبر المغرب الكبير ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، تناولت هذه الدراسة بالوصف والتحليل: **محاولة توقع خطر القرض باستخدام طريقة Scoring**، وقد اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات التي تحصلت على قروض الاستغلال خلال الفترة الممتدة من 1996م-2000م، وقد توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي والأساليب

الإحصائية في تقدير خطر القرض، وأثبت أن استخدام مثل هذا النوع من التحليل من شأنه أن يكشف المزيد من نقاط القوة والضعف التي تعجز أدوات التحليل الكلاسيكي على كشفها.

- **دراسة سمية بن عمر 2015م:** عبرت عن مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان: **إدارة مخاطر القروض باستعمال Scoring**_دراسة حالة البنك الوطني BNA مديرية شبكة الاستغلال 184 ورقلة تم من خلالها تسليط الضوء على واقع التحكم في مخاطر القروض باستعمال طريقة التنقيط من خلال دراسة ميدانية لـ BNA، وقد أبرزت الدراسة نجاعة الطريقة في تحديد مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك.

صعوبات البحث: ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ. الصعوبات الفنية:

-قلة المراجع والمادة العلمية التي تتناول طريقة التنقيط.

- طبيعة الموضوع التي تتجاوز المعرفة الأكاديمية إلى الممارسة الميدانية.

-صعوبة ضبط المفاهيم بطريقة الأكاديمية المتعارف عليها.

- تداخل العديد من المواضيع مع موضوع الدراسة.

ب. الصعوبات الذاتية:

- صعوبة إيجاد التوازن بين الفصول والمباحث بالنظر لتوفر المادة العلمية في بعضها وقلتها في البعض الأخر.

- صعوبة ترجمة بعض المراجع الأجنبية.

هيكل البحث:

من الناحية المنهجية اعتمدنا على التقسيم الثلاثي للفصول كما يلي:

- **الفصل الأول: الإدارة البنكية:** وقد تناولنا من خلاله المفاهيم الأساسية لإدارة البنوك التجارية، وسياسات البنك المنتهجة في التخطيط للتحقيق أهدافه.

- **الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية وطريقة القرض التنقيطي:** وقد تناولنا من خلال هذا الفصل، أهم المخاطر التي تتعرض البنك التجاري، وتحول بينه وبين تحقيقه لأهدافه، وأشرنا غلى طريقة التنقيط ودورها في التحكم في خطر عدم السداد.
- **الفصل الثالث: واقع طريقة التنقيط بالجزائر:** وكان عبارة عن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ودراسة مدى فعالية وجدوى هذه الطريقة في احتواء المخاطر المالية.

الفصل الأول

الإدارة البنكية

تمهيد:

"واراد إيليش" ... اسم ليس بالغريب عن التاريخ المالي، تمتد جذوره للحضارة البابلية، عمل بسيط قام به هذا الشخص تمثل في الاقتراض من كاهنة المعبد مقدارا من الفضة لتمويل مشترياته من السمسم، وتحريره صكا لها، تعهد من خلاله بدفع القيمة حسب السعر الحالي وقت الحصاد، كان تمهيدا لشيء عظيم...

"المال عصب الحياة" ... عبارة معروفة جدا للاقتصادي د.أحمد الشرباصي، لا لشيء سوى كون الأموال عنصرا ضروريا في حياة الإنسان، وحين نقول الأموال يرد إلى ذهننا مباشرة منشأة اقتصادية ذات أهمية كبرى على الصعيدين الجزئي والكلي _ على حد سواء_، ألا وهي "البنوك التجارية"؛ تلك المؤسسة المالية التي باتت الدينامو الذي يحرك عجلة الاقتصاديات بمختلف توجهاتها منذ تواجدها على الساحة الوطنية _على وجه الخصوص_، والعالمية _على وجه العموم_.

إن البنوك اليوم ليست مجرد وسيلة لتجميع المدخرات و منح الائتمان فقط بل تعد دورها ذلك بما يتوافق مع متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة، إذ تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تؤدي دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني واستمرار أنشطته وذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة مدخرات وتمويل أصحاب العجز.

وللتعرف أكثر على خبايا هذا الفصل أعمال البنوك التجارية، وحتى نتمكن من الإطلاع عن قرب عن العمل البنكي، خصصنا هذا الفصل لذلك فكان التدرج كما يلي:

- **المبحث الأول**: لمحة عامة حول البنوك.
- **المبحث الثاني**: التخطيط والتنظيم الفني للبنك التجاري.
- **المبحث الثالث**: السياسة البنكية المنتهجة في منح الائتمان.

المبحث الأول:لمحة عامة حول البنوك:

تعددت هي تلك المفاهيم، وتضاربت الآراء والأفكار حول أسس و الأرضية التي ترتكز عليها الاقتصاديات العالمية، إلا أنه لا يختلف اثنين حول الثقل الذي تحتله البنوك التجارية في هذه الاقتصاديات، إذ لا يمكننا بأي حال من الأحوال تخيل اقتصاد بلد ما دون وجود منظومة بنكية _وإن اختلفت طرق التسيير من بلد لآخر_ فقد باتت البنوك الهواء الذي تتنفس به هذه الأخيرة

بالنظر إلى آثارها التي تتجاوز تحسين الميزانيات التجارية لتشمل أهداف تغذية الميزانيات التنموية على مستويات لتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي _على حد سواء_.

وكأول خطوة سنتطرق إلى عرض نُفصل من خلاله الخطوط العريضة للبنوك التجارية.

المطلب الأول: المفهوم العام للبنوك:

تعتبر البنوك من المؤسسات الحيوية التي تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تؤدي دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني، واستمرار أنشطته، وذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات، وتمويل أصحاب العجز في التمويل.

أولا: تعريف البنوك:

بالعودة إلى الأدبيات النظرية فإن كلمة Bank أو Banque أصلها الكلمة الإيطالية Banco وتعني المصطبة Banc والتي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة، وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما باللغة العربية يقال "صرف"؛"صارف"؛ "أصرف الدنانير" بمعنى بدلها بدراهم ودنانير سواها، والصراف والصيرفي وجمعها مصارف؛ تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقراض والاقتراض.

وتعرف البنوك التجارية على أنها تلك المؤسسة التي تعمل على تعبئة مدخرات المودعين تحت صفة الودائع، وإعادة استخدامها في عمليات الاقتراض قصيرة الأجل.[1]

كما يمكننا أن نعرفها على أنها: " تلك المؤسسة المالية المستقبلة للودائع تحت الطلب وللأجل، متخصصة في تقديم قروض لأجل قصير عن طريق الخصم وتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود وذلك عن طريق القروض التي تمنحها.[2]

---

[1]1-Pascal Gauchon, **Vocabulaire D'actualité Econo**mique, édition des préparations grandes écoles Médecines, Paris la France 1994, p3.

2-Ahmed Silem, Jean Marie Albertini**, Economie**, 5eme édition, Dalloz Paris la France, 1995, pp60/61.

ولعل الكثيرين يخلطون بين مصطلحي "البنك" و "المصرف" إلا أن الدارس للاقتصاد يعلم أن المفهومين يختلفان فالمصرف هو _كما جاء في معجم الوسيط_ هو على وزن مَفْعِل أي مكان الصرف لذلك سمي البنك مصرفا، وقد وردت في القران الكريم في سورة الكهف:" وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا" صدق الله العظيم، أي المكان الذي ينصرفون إليه، ويحتمون به.[1]

ومما سبق وعلى وجه العموم يمكننا أن نعرف البنك على أنه:

- تلك المنشأة المالية التي تأخذ من المتاجرة في النقود حرفة لها.
- حلقة وصل بين الأموال التي تبحث عن استثمارات، وبين المستثمرين الذين يبحثون عن الأموال لتمويل استثماراتهم.

غير أن التعريف الذي يصور لنا البنك كحلقة وصل بين المودعين والمستثمرين هو تعريف واسع إذ يشمل مؤسسات عديدة: كشركات التأمين وصناديق التوفير وغيرها، على الرغم من اختلافها عن المصارف وتتمثل أهم أوجه الاختلاف في أخذ طريقة تجميع الأموال في المصارف بشكل ودائع، بينما هي تأخذ شكل اشتراكات أو أقساط في شركات التأمين كما يتمتع استخدام هذه الأموال وتوظيفها بقدر كبير من الاستقرار في البنوك لأنها ودائع على درجات متفاوتة من الثبات من حيث بقائها في المصرف كودائع.

وبذلك يكون تعريف البنك على أنه مؤسسة مالية تقدم مجموعة من الخدمات المالية خاصة في مجال الائتمان والادخار وخدمات تسوية المدفوعات.

ثانيا: خصائص البنوك:

ومما سبق نستنتج أن البنوك التجارية تتسم بجملة من الخصائص يمكننا ذكرها فيما يلي:

✓ **الخاصية الأولى:** تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه .

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي .

✓ **الخاصية الثانية:** تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد .

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا,غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة

[1] – صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009م/1430هـ، ص34.

قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما .

✓ **الخاصية الثالثة:** تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع .

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

✓ **الخاصية الرابعة:** تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية, هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

ثالثا:تصنيفات البنوك:

تعددت هي تلك المعايير التي تعتمد لتصنيف البنوك التجارية، فمن الاقتصاديين من صنفها على أساس معايير مختلفة فمنهم من صنفها على أساس حسب الوظيفة، ومنهم من صنفها على أساس طبيعة القروض الممنوحة ،ومنهم من صنفها حسب الملكية، ولعل أهم الأنواع تتمثل فيما سيلي ذكره:

أ.البنوك المركزية:

يعتبر البنك المركزي القلب النابض للمنظومة البنكية، يمده بالدعم وينظم حركته، وهو تلك المؤسسة التي تترأس النظام النقدي وتشرف على التسيير النقدي، وتتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي "بنك البنوك"؛ "بنك الحكومة"؛ حيث يعودون إليه عندما يحتاجون للسيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض.[1]

ب.البنوك التجارية: وهي تلك البنوك التي تعمل تحت سلطة البنك المركزي ونميز فيها:[2]

- **بنوك الودائع (الائتمان): B.De dépôt:**

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، 2000م، ص11.

[2]- بوستة كريمة، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر _دراسة حالة البنوك الفرنسية_**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بالقايد_تلمسان_ ،2010م_2011م، ص3.

تعمل في الغالب مع زبائنها من الحرفيين والتجار والمؤسسات حيث تتلقى الودائع، وتمنح القروض.
وفي معظم الأحيان يكون زبائنها أساسا التجار والحرفيين أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمنح في الغالب قروض قصيرة الأجل، وتعتمد أساسا على ودائع المودعين.

- **بنوك الأعمال: B.D'affaire:**

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشات الأخرى عن طريق إقراضها والاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها، لأنها تعمل في سوق رأس المال (في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا)؛ إذن يعتبر من أهم عملياتها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة.

- **بنوك الاستثمار B. D'investissement**:

أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط وطويل الأجل، وتكون في الغالب عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (عقار، مصنع...)، وقد تنشط على مستوى أسواق المال حيث تتكفل بالعمليات المالية كإصدار القروض، اكتتاب الأسهم، الدخول إلى البورصة.لذلك فهي تحتاج لرأس مال كبير جدا لتعتمد عليه في منح القروض مثل الودائع طويلة الأجل، وكذا الاقتراض من الغير لفترة طويلة الأجل، وكذا الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ السندات والمنح الحكومية.

- **البنوك المتخصصة:** وهذه البنوك نجدها تنشط في تمويل قطاع معين أي تتخصص في منح قروض معينة، ومن هذه البنوك نجد:
  - بنوك متخصصة في منح قروض الاستهلاك.
  - بنوك متخصصة في منح القروض العقارية.
  - بنوك متخصصة في القروض الإيجارية للمؤسسات.
  - بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي(بنوك فلاحية...).

الشكل (1.1): أنواع البنوك:

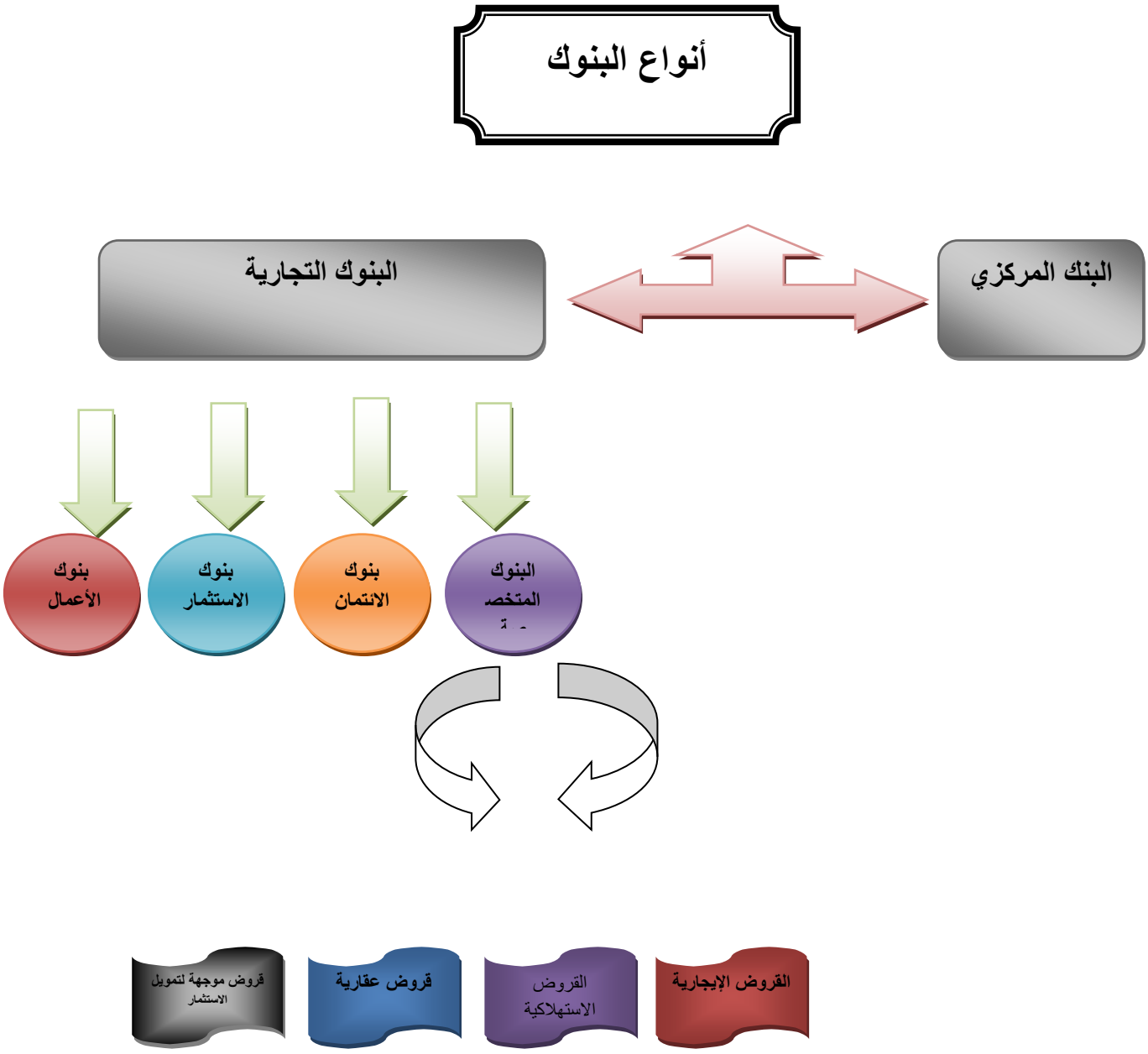

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما تم التطرق إليه.

المطلب الثاني: الفذلكة التاريخية لتطور البنوك:

من المتعارف عليه اقتصاديا أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل القديم في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.[1]

إذ نجد أن المتتبع للتسلسل الزمني التاريخي يجد أن فكرة البنوك ظهرت في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد كنتيجة لمشاكل المقايضة، حيث اعتبر صك النقود حلا جيدا إلا أن هذه النقود كانت ثمينة مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم، إذ أن الحاجة إلى الأعمال المصرفية تعد قديمة قدم التاريخ[2] ،فعرفها المصريون والسومريون والبابليون، والإغريق، والرومان، ولكن بأشكال مختلفة، حيث كانوا يقرضون الذهب والفضة التي كانت تودع لديهم لغايات الحفظ الأمين بفوائد عالية.

وتشير بعض الدراسات التاريخية _أيضا_ في هذا المجال إلى أن بداية ظهور المصارف كانت في جزيرة الصقلية التي كان يعمل معظم أهلها في الصيد فكان الصياد يغيب طويلا إذا خرج للصيد فيقوم بإيداع أغراضه الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين، كما أن أهل الجزيرة الأغنياء كانوا يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصاغة في مقابل أجر معين.[3]

وهكذا تطورت الممارسات المالية من الصراف إلى بيت المصرفة، ثم إلى البنك، فمنذ القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوربا وكان أكثرها صغيرا وعائليا، وبمجيء الثورة الصناعية أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن التاسع عشر، وتأخذ شكل شركات المساهمة.[4]

ومع بلوغ الرأسمالية ذروتها يعتبر اليهود هم أول من أسس البنوك بعد أن رفضت الكنيسة التعامل بالفائدة؛ مثل بنك "فينيسيا" الذي تأسس عام 1171م، وبنك "أمستردام" سنة 1609م الذي كان يهدف إلى استقطاب الودائع من الذهب والفضة، وبنك "انجلترا" Bank of Englend عام 1694م لإقراض الحكومة.[5]

---

[1] – شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، طبعة الرابعة، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون_ الجزائر، 2008م، ص25.

[2] – عبد الخالق محمد يحي، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2010م، ص44.

[3] – محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، ص101.

[4] – شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[5] – هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد، جمهورية مصر العربية المتحدة، 2008م، ص44.

وبتغير الظروف الاقتصادية، وتحديد الخدمات المصرفية والمالية وخاصة بعد جولة الأورغواي، وتشكيل المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994م، ظهر اتجاه نحو البنوك الشاملة التي تجمع بين الوظائف التقليدية في منظومة بنكية واحدة.

وقد أضفى الطابع العالمي للتجارة الإلكترونية تنوعا في قنوات التوزيع الإلكترونية المتاح استخدامها للبنوك التجارية، ولم تعد البنوك المؤسسات الوحيدة المخولة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، فأثارت التجارة الإلكترونية اهتمام منافسين جدد على تقديم هذه الخدمات، وقد تجلى السبيل اليسير إلى ذلك في إقامة بنوك افتراضية لها وجود كامل على الانترنت دون ارتباطها بمقرات وفروع حقيقية، يحتوي موقعا كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية.[1]

وقد ظهرت البنوك الالكترونية إلى الوجود من تطور مفهوم الخدمات المالية عن بعد لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر الخط الخاص من خلال برمجيات يتم إنزالها على الحاسوب الشخصي للعميل إلى بنك إلكتروني يقدم كافة خدماته المصرفية على الانترنت، وأول بنك افتراضي بدأ يقدم خدماته على الانترنت هو "نت بنك" Netbank الذي تأسس سنة 1995م ومازال قائما إلى الآن، ومن ثم انتشرت البنوك الالكترونية في معظم دول العالم، حيث ترتكز بشكل كبير في الدول: النمسا، اسبانيا، اسكندنافيا، سنغافورة، سويسرا، فنجد أن أكثر من 75بالمائة من بنوك هذه الدول تستعمل هذا الشكل الجديد لتقديم خدماتها.[2]

المطلب الثالث:أسس العمل البنكي:

تتمتع البنوك التجارية بتركيبة فريدة من نوعها تجعلها تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية من حيث الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والخصائص التي تتمتع بها، وكذا الوظائف التي تقوم بها.

أولا: خصائص البنوك التجارية:

كما أسلفنا الذكر فإن البنك التجاري هو المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات تضعها تحت تصرف زبائنها فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعدها

[1] – العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**_مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير_ (منشورة)، تخصص تأمينات وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري _قسنطينة، الجزائر، 2006، ص153.

[2] – M. Salah et les autres, **les enjeux de la banque électroniques**, Finance et Développement, Vol N°3, 2002, p49.

التجارية، والتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزءا منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما بالاقتراض.

يجمع الاقتصاديون على أن البنوك التجارية تتسم بثلاث ميزات هامة تميزها عن غيرها من منشات الأعمال، وتتعلق هذه السمات ب: الربحية، السيولة، والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية وفيما يلي استعراض كل سمة من هذه السمات الثلاثة:[1]

- **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من التكاليف الثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا وفقا لفكرة الرفع المالي ، أي أن أرباح تلك البنوك تكون أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشات الأعمال الأخرى؛ فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تزداد أرباحه بنسبة أكبر.
- **السيولة:** يمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في الودائع التي تستحق عند الطلب ومن ثمة ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة.

وتعد هذه الصفة من أهم السمات التي يتسم بها البنك التجاري عن منشات الأعمال الأخرى.

- **الأمان:** يتسم رأسمال البنك التجار بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول 10بالمائة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك كمصدر أساسي للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر أكبر من قيمة رأس المال، فإذا ازدادت عن ذلك فهي تلتهم جزء كبير من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية :

هناك وظائف كلاسيكية وحديثة للبنك التجاري تتمثل في:[2]

أولا: وظائف كلاسيكية :

- ❖ قبول الودائع على اختلاف أنواعها، و فتح حسابات جارية بهدف خلق النقود.
- ❖ تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمان، و من أهم أشكال التشغيل الاستثماري ما يلي :

[1] – سامر بطرس جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن، 2011م/1432هـ، ص19.

[2] – زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن،ص ص 12-13.

- منح القروض و السلف و فتح الحسابات الجارية.
- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التعامل بالأوراق المالية من أسهم و سندات.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء بالمعاملات الأجنبية بيعا و شراء و الجولات الداخلية منها الخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات الممنوحة عليها المساهمة؛ أي إصدار أسهم و سندات الشركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الأمنية لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء (الثمينة).

ثانيا: وظائف حديثة:

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه من مجرد "دكان" لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا و قبل كل شيء تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء والنمو والازدهار، والحصول على الأرباح وانطلاقا مما سبق فإن المصرف يسعى إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتداع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه، و من أبرزها :[1]

- ❖ تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
- ❖ المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.
- ❖ التحصيل و الدفع نيابة عن الغير.
- ❖ شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه.
- ❖ إصدار خطابات الضمان.
- ❖ تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- ❖ تحويل العملة للخارج.
- ❖ تحويل نفقات السفر و السياحة، من شيكات المسافرين و الاعتمادات الشخصية.
- ❖ إدارة الأعمال و الممتلكات معه.
- ❖ تمويل الإسكان الشخصي.
- ❖ البطاقة الائتمانية.

[1] – محمد نبيل إبراهيم،**دراسات في سياسات البنوك التجارية**، الجزء الثاني، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، الندوة العربية لإدارة المصارف، بيروت _لبنان، 1974م،ص77.

❖ خدمات الكمبيوتر.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات و غيرها تؤدي إلى رفع حجم عمليات المصرف و تعود عليه بمزايا كثيرة نذكر منها :

- ✓ زيادة موارد المصرف.
- ✓ تحقيق الدعاية و الإعلان للمصرف.
- ✓ زيادة موارد المصرف.
- ✓ زيادة توظيفات المصرف.
- ✓ تحقيق عمولات و أسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه المصرف في حالة الاقتراض.

ثالثا: أهمية البنوك التجارية:

تعد البنوك التقليدية على درجة عالية من الأهمية لما تقدمه من خدمات وأعمال مصرفية متنوعة ومتعددة، ويمكن تلخيص أهميتها فيما سيلي ذكره: [1]

- ➢ تعد البنوك مصدر تمويلي مهم للقطاعات الاقتصادية.
- ➢ مساهمة البنوك في الرفاهية الاجتماعية.
- ➢ تقدم البنوك خدمات مالية على درجة كبيرة من التخصص.
- ➢ تعتبر البنوك حلقة وصل بين عملائها وتسهل التجارة الخارجية.
- ➢ تقدم الاستشارات المالية والفنية لعملائها.

إن أهمية البنوك تكمن _بشكل أساسي_ في الدور المهم والمتمثل بنقل وتوظيف الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز للمساهمة في استمرارية حركة الأموال وعدم تعطيلها.

[1] – غازي عبد المجيد الرقيبات، **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان _الأردن ،2014م، ص ص 56-57.

المبحث الثاني: التخطيط والتنظيم الفني للبنك التجاري:

البنك التجاري وكأي مؤسسة ناشطة في الدورة الاقتصادية له مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها في ظل نظام محكم، وفق خطط إستراتيجية مبنية على دراسات وأسس علمية، تم الإعداد لها من قبل أشخاص ذوي خبرة علمية وعملية في ظل المتغيرات الموجودة في المحيط الداخلي والخارجي للبنك التجاري.

ولعلنا في هذا الفصل سوف نعرج _على وجه العموم لا الحصر_ على المناهج المعتمدة من قبل البنوك التجارية لتحقيق أهدافها من جهة، وتنشيط الدورة الاقتصادية من جهة أخرى.

المطلب الأول: أهداف البنك التجاري:

إن تحديد الأهداف في البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى ليس بالأمر الهين؛ إذ أن هناك دائما الحاجة إلى أن تكون تلك الأهداف مؤثرة على نشاط البنك، ولهذا فإن عملية وضع أو تحديد الأهداف يجب أن لا تقوم بها إدارة التخطيط فقط، لأن عملية التخطيط وعملية وضع الأهداف، فالعملية هي عملية جماعية يجب أن تشترك فيها كل المستويات الإدارية بالبنك التجاري، الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (2.1): الهرم التخطيطي للبنك التجاري:

المصدر: محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية_ مصر، 2005م، ص95.

ولعل أهم وأبرز الأهداف تتمثل فيما يلي:

أولا: الأهداف المالية:

وتتعلق أساسا بما يلي:[1]

- ✓ تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصاحبه انخفاض أكبر في الربح.
- ✓ تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما في ذلك من تأثير على ثقة المودعين في البنك.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير، ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أيضا:

- الأهداف المتعلقة بنمط العلاقات مع العملاء المرتقبين.
- الأهداف المتعلقة بنوعية العمالة واختيارها (تحديد الأجور، الحوافز الشخصية، الرعاية الصحية والاجتماعية...)
- انتقاء، اختيار، تدريب وتنمية كل فئات العاملين في مستويات الإدارة العليا.
- تحديد تشكيلة القروض والاستثمارات.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

وهي تلك الأهداف المرتبطة بإشباع حاجات المجتمع من الأموال، إذ لا يستطيع البنك أن يستمر دون أن يساهم في تحقيق حاجات المجتمع من أفراد ومشروعات.

ثالثا: الأهداف المرتبطة بالأفراد العاملين بالبنك:

وتتمثل في تحقيق الدخل المناسب للأفراد العاملين بالبنك، وذلك لسد حاجاتهم، وكذا تحقيق الأمان لهم في العمل، وذلك لبذل أكبر مجهود ممكن، إذ ما نجد كثيرا الغيابات عن العمل أو عدم الرضا عن الوظيفة، إذ لم يتوفر للفرد الدخل الملائم والظروف المواتية للعمل، وكثيرا ما تتعارض الأهداف فيما بينها، وهنا يظهر دور الإدارة في إحداث التوازن والتنسيق بين أهداف الأفراد والأهداف المالية والاجتماعية.[2]

[1] – جلدة سامر بطرس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20-21.

[2]– الدسوقي حامد أبو زيد،**إدارة البنوك**، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الجزء الثاني، جمهورية مصر العربية، 1994م، ص87.

المطلب الثاني:سيرورة عملية التخطيط بالبنك التجاري:

إن البنك وكغيره من المؤسسات الناشطة في الدورة الاقتصادية له أهداف يسعى للوصول إليها، ولكي يتمكن من تحقيقها بفعالية كبيرة لابد من التخطيط الجيد للعملية، يتبعه تنظيم محكم لمختلف الموارد المتوفرة لدى البنك.

أولا: مفهوم التخطيط البنكي:

إن الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية ليست من فراغ، وإنما يتم التخطيط المسبق لها، فالمقصود بالتخطيط البنكي؟

- بصفة عامة فإن عملية التخطيط في البنوك هو عملية التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الإعداد لهذا المستقبل.[1]
- أو يعرف على أنه أيضا نقطة البداية للقيام بأي نشاط، إذ أنه يحدد الإطار الذي يبين العمل الذي ينبغي القيام به، والأسلوب الذي يجب إتباعه في إنجاز ذلك العمل والوقت الذي يستغرقه، وذلك في سبيل تحقيق هدف معين.[2]
- كذلك يقصد به تلك العمليات المتناسقة والمنظمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بوضع الأهداف المطلوب بلوغها وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيقها.[3]

بناءا على ما تقدم فإن التخطيط البنكي هو جملة من الاستراتيجيات والعمليات المرتبطة مع بعضها البعض من خلال التحديد الدقيق للأهداف لفترة زمنية محددة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة داخليا وخارجيا، ويكون ذلك من خلال: [4]

- ❖ الوقوف على الوضعية الحالية للبنك وتحليلها.
- ❖ التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل بغية الحيطة والحذر.
- ❖ تسطير الأهداف المراد تحقيقها بدقة ووضوح.

---

[1]- طارق طه، **إدارة البنوك _نظم المعلومات المصرفية_**، دار الكتب للنشر والتوزيع، الإسكندرية_مصر، 2000م،ص51.

[2]- محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

[3] - طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك**، مؤسسة الإسكندرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية_مصر، 1989م، ص371.

[4]- طارق طه، **مرجع سبق ذكره**، ص53. (بتصرف)

❖ التحديد الجيد للأساليب والعمليات المتبناة بغية تحقيق الأهداف المسطرة.

ثانيا: مراحل التخطيط البنكي:

من المتعارف عليه اقتصاديا أن البنوك التجارية تعمل وفق نظامين أساسيين لا ثالث لهما؛ ألا وهما:[1]

- نظام البنوك ذات الفروع المنتشرة:" Branching System".
- نظام البنوك المنفردة "Unit Banking ": وهي تلك البنوك التي لا تسمح بفتح فروع لها، أو على الأقل تحدد لها مناطق معينة، ومحددة لفتح الفروع، قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

ونظام البنوك ذات الفروع المنتشرة مستعمل في معظم بلدان العالم نظرا لما يتمتع به من مرونة في تأدية الخدمات وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية واتساع قاعدة عمله، وخفض تكاليفه الثابتة والكلية.

أما البنوك المنفردة فهي منتشرة في غالبية الولايات المتحدة الأمريكية، والمدافعون عن نظام البنوك المنفردة يدعمون رأيهم بكراهيتهم للاحتكار قائلين أن السماح بفتح فروع يشجع على احتكار الخدمات المصرفية من قبل البنوك الكبيرة القوية القادرة على فتح الفروع، بينما البنوك المنفردة يشجع على المنافسة، ويشجع سكان المنطقة على استغلال أموالهم بأنفسهم عن طريق افتتاح بنوك يملكونها هم لا أناس من خارج منطقتهم.

ورغم التباين الموجود في الأنظمة البنكية إلا أن الأهداف تبقى هي هي، لذلك فإننا نجد أن عملية التخطيط للوصول إلى الهدف المرجو تكون بنفس المراحل في كلا النظامين، وفيما يلي عرض مفصل للعملية التخطيطية بالبنك التجاري.

- **تحديد أهداف البنك التجاري:** وفيما سبق كنا قد تطرقنا إلى نوعية الأهداف التي يسعى البنك التجاري إلى تحقيقها (المالية، الاجتماعية...)، وحتى يتم تحقيق الهدف بنجاح لابد وأن يتم تحديده بدقة ووضوح في ظل الوسائل والإمكانيات المتاحة أمام البنك التجاري.

[1] – الشمري صادق راشد، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

- **تطوير الخطط**: وتعرف على أنها مرحلة "التجسيد" إذ يتم من خلالها تحويل الخطط من حبر على ورق إلى مشاريع تنجز على أرض الواقع؛ حيث تعرف على أنها عبارة عن قائمة تضم الأهداف المطلوب تحقيقها، والتصرفات والوسائل التي تستخدم بغية تحقيق هذه الأهداف[1]

وعليه فإن طبيعة التخطيط تعني:

الشكل(3.1): مراحل التخطيط بالبنوك التجارية:

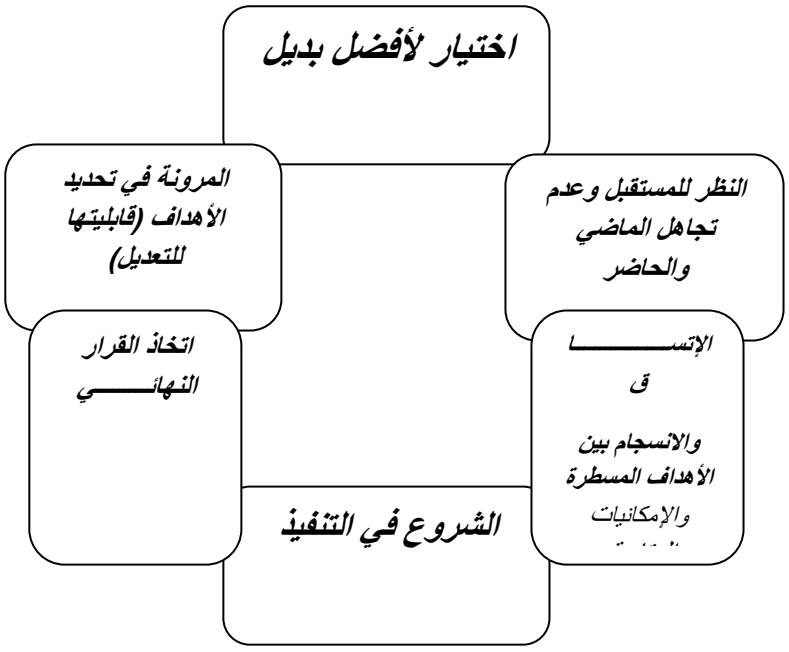

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما تقدم.

[1]- طاهر طه، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية التخطيط البنكي:

هناك مجموعتان من العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند عمل البنوك ألا وهما المؤثرات الداخلية والمؤثرات الخارجية.

أولا:المؤثرات الداخلية:

المؤثرات الداخلية هي عبارة عن مجموعة من العوامل المؤسسية المتصلة بالبيئة الداخلية للبنك المؤثرة في تحديد سيرورة العمل المطلوبة مستقبلا ومن أهم تلك العوامل:

أ. أهداف البنك:

حيث تشكل أهداف البنك القاعدة الأساسية التي تحدد حاجة المنظمة ومن الصعب على إدارة البنك أن تخطط لنفسها بمعزل عن فهم أو إدراك الأهداف العامة وقدرتها على تحقيقها.

ب. الوضع المالي:

الوضع المالي للبنك والذي يتمثل في قدرتها على تخطيط وتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية. والوضع المالي يؤثر على أنشطة أخرى مثل: استقطاب الكفاءات المؤهلة وإبقاءها على رأس العمل وكذلك التأثير على برامج التدريب والحوافز ... الخ.

ج. التغيرات التنظيمية:

تعتبر التغيرات التنظيمية كإعادة توزيع العاملين على الوظائف أو أحداث تغيير في الهيكل التنظيمي من المؤثرات الداخلية. خاصة فيما يتعلق بتدريب وتنمية العاملين وكذلك في حالة إعادة توزيع الأفراد والذي بدوره قد يتطلب إلى تدريب وتطوير الموارد البشرية. [1]

د. حجم العمل:

يعتمد حجم الموارد البشرية المطلوبة لأداء عمل معين على حجم ذلك العمل ونوعيته.

ثانيا: المؤثرات الخارجية:

يتأثر عمل البنك بمجموعة من المتغيرات التي تحدث في بيئة المنظمة الخارجية ومن أهم تلك العوامل:[2]

أ. العوامل اقتصادية:

تتأثر المنظمة بالأوضاع الاقتصادية الخارجية المحيطة بها كالتضخم الاقتصادي .

[1]– عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية_مصر، 2004م، ص 400.(بتصرف)

[2] – عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية_ مصر، 2002م، ص234.

ومعدل البطالة ومعدل أسعار الفائدة. فارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى وجود فائض في سوق العمل مما يعني توفر فرصة أكبر للاختيار من الموارد البشرية المطلوبة.

ب. سياسة العمالة في الدولة:

وتتضمن هذه التشريعات القانونية التي تضعها الدولة مثل وضع سياسات عمالية أو وضع حد أدنى من الأجور ... الخ.

ج. عوامل تقنية:

يقصد بذلك نوع وحجم التكنولوجيا المستخدمة مما قد يؤثر على عمل البنك وكذلك نوعيته.

د. أوضاع سوق العمل:

ويتمثل هذا في التغيرات التي تطرأ على سوق العمل من حيث الفائض أو العجز في التمويل لدى الأفراد والمؤسسات.

هـ. عوامل تنافسية:

ويتمثل هذا في أنه كلما ازدادت المنافسة بين البنوك تصبح الحاجة اكبر لكفاءات بشرية مدربة وماهرة، ورؤوس أموال ضخمة.

و. العوامل الاجتماعية السكانية:

ويتمثل هذا في حركة السكان وانتقالهم من منطقة جغرافية إلى أخرى أو الهجرة العائدة أو الخارجة واثر ذلك على تدفق رؤوس الأموال من حيث الفائض أو العجز.

الشكل (4.1):العوامل المؤثرة على التخطيط في البنوك التجارية:

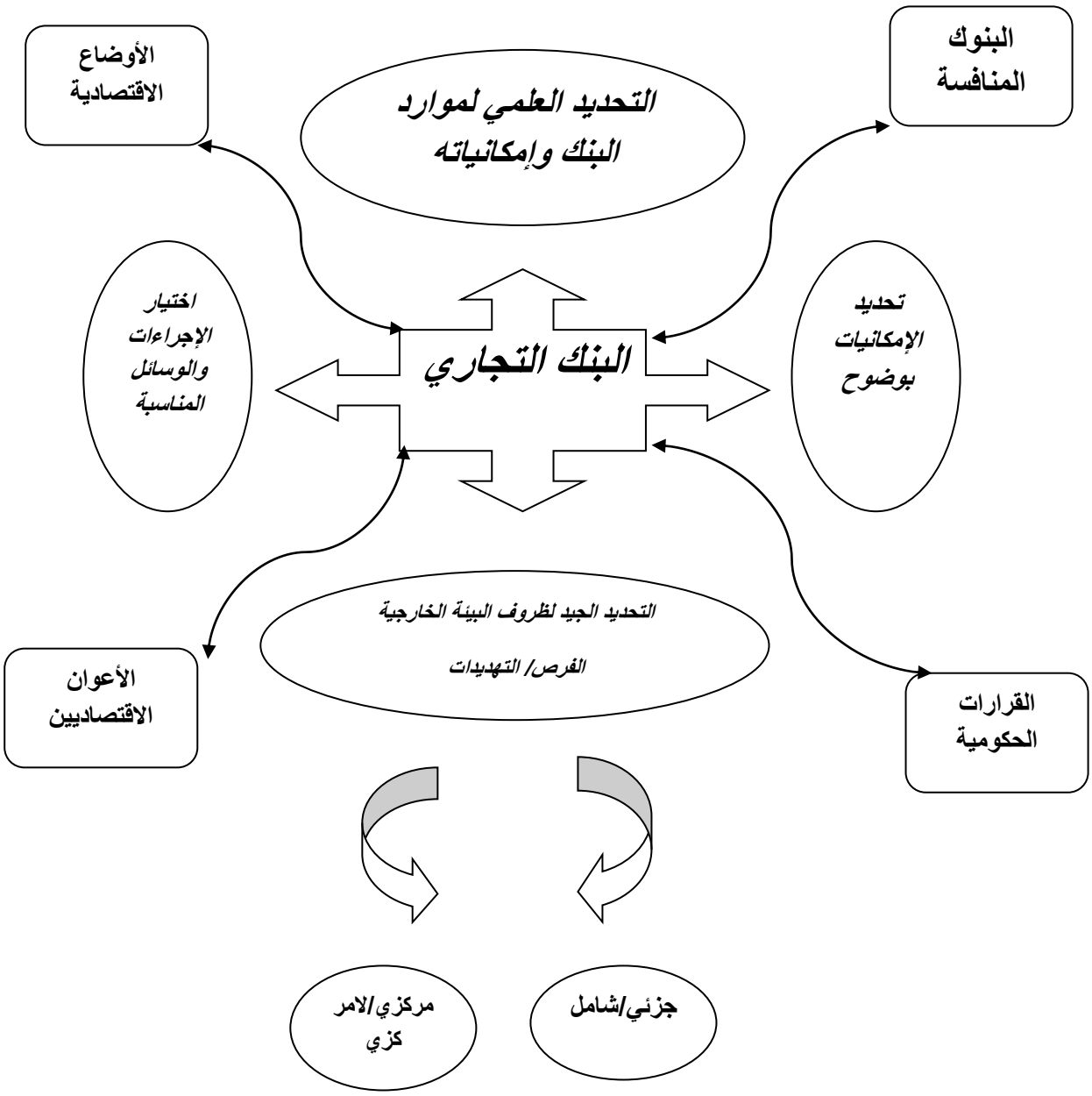

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: السياسة البنكية المنتهجة في منح الائتمان:

تعتبر البنوك التجارية أهم ممول لأصحاب العجز المالي حيث تعمل على تعبئة مدخرات الأفراد معنويين كانوا أو طبيعيين، لذا وبمجرد حديثنا عن البنك يرد إلى أذهاننا القروض البنكية، إذ تعتبر من أهم الوظائف التي يقوم بها، إلا أن هذه الوظيفة تستند إلى جملة من الأسس العلمية والعملية، وإلى دراسة تفصيلية لاتخاذ مثل هذا القرار المصيري لاستمرار سيرورة البنك التجاري.

المطلب الأول: تعريف القرض:

كلمة القرض أو crédit أصلها الكلمة اللاتينية créditum المشتقة من الفعل credere.[1]

وتعرف على أنها قابلية الحصول على ثروة أو حق مقابل دفع قيمة مساوية لها أو متفق عليها مستقبلا.[2]

أيضا يمكننا تعريفها على أنها: " فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك، أي الدائن يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، أو يعده البنك بمنحها إياه إلى شخص أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[3]

وبلغة القانون يمكننا تعريفها على أنها تلك الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في العوائد والعملات والمصاريف، وهكذا تكون القروض عبارة عن مبلغ محدد من المال متفق عليه، يضعه البنك تحت تصرف العميل مقابل تعهد يصدر من البنك بناءا على طلب العميل لصالح المستفيد كما هو الحال بالنسبة لخطاب الضمان.[4]

وفي الكثير من الأحيان نصادف في طريقنا مصطلح "الائتمان" والذي يقصد به الاقتراض في غالبه _وإن تضاربت الأفكار الاقتصادية بهذا الخصوص_ والذي أُشتق من كلمة "الأمانة" أي الثقة في الطرف الذي يحصل علي، أي توافر ثقة المعطي في الآخذ إلى جانب أن الائتمان يستوجب مرور فترة بين وقت التسليم والتسلم، أو الإقراض والتسديد.

---

[1] – شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره** ، ص90.

[2] – رضا أبو أحمد، **إدارة المعارف_مدخل تحليلي كمي معاصر_**،دار الفكر للطباعة والتوزيع، عمان_الأردن، 2002م، ص213.

[3] – الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، 2005م، ص55.

[4] – صلاح الدين السيمي، **إدارة الأموال وخدمات المصارف _لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية_**، الطبعة الأولى، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت_لبنان، 1989م، ص111.

وهي ببساطة تلك الثقة التي يوليها البنك للتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم السداد بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه.[1]

ومن ثم، فإن للائتمان المصرفي مظهران رئيسيان هما:تسليف النقود، والبيع بالوعد أو لأجل؛ وهذا النوع من البيع ليس سوى غطاء يخفي وراءه تسليف كمية معينة من النقود، فالبائع للأجل يقوم بحسم السندات التي وقعها لصالحه المشتري لدى أحد المصارف للحصول على قيمتها من النقود، وفي هذه الحال قد حقق عمليتي استلاف وتسليف في آن واحد، فهو قد سلف الشاري ثمن البضاعة، ثم استلف من المصرف.

وبناءا على ما تقدم فإن للقرض مجموعة من العناصر يركز عليها سنوجزها فيما يلي:

- ✓ **الثقة:** وهي درجة الخطر التي تتضمنها عملية الإقراض، والتي يمكن لطرفي الالتزام قبولها.
- ✓ **المدة:** وهي تلك الفترة الممنوحة لسداد دفعات القرض.
- ✓ **العائد:** وتعرف على أنها المقابل الذي يحصل عليه البنك التجاري، ويتمثل أساسا في الفائدة، المصاريف والعملات.
- ✓ **الضمانات:** وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.
- ✓ **مبلغ الائتمان:** يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.
- ✓ **الغرض من الائتمان:** هو الشيء الذي تم طلب القرض لتحقيقه.

المطلب الثاني: أنواع القروض:

إن العمل البنكي يرتكز بشكل أساسي على منح الائتمان،وتختلف هي تلك القروض المقدمة بحسب الآجال أو الغرض الذي طُلب القرض من أجله.

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

هذه القروض قصيرة من حيث المدة الزمنية، هي في الغالب لا تتعدى الثمانية عشر شهرا، وتلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض إذا أرادت التغطية الآنية لاحتياجات خزينتها، أو إذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود[2].

[1] – جميل سالم زايدانين، **أساسيات في الجهاز المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 1999م، ص41.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية الكتب للطباعة، بغداد_العراق، 1995م،ص 112.

وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل الأنشطة، وذلك حسب طبية النشاط ذاتها، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض.

ويمكن بصفة إجمالية أن نصنفها إلى:

أ. **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة.

وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض في ما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات.
- **الحساب المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين، ولفترة أطول نسبيا تصل إلى سنة كاملة.
- **القرض الموسمي:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة[1].
- **قرض الربط (المتتالية):** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل[2].

ب. **القروض الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتضمن ثلاثة أنواع وهي:

---

[1] - J.Masson, **pratique des techniques bancaires**, Institut technique de banque _C.F.P.E_, 1983, p38.

[2] – خديجة صادي، **محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسيير القرض**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999م،ص 65.

- **تسبيقات على البضائع**: التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية**: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.
- **الخصم التجاري**: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محلها الشخص في الدين إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.
- **القرض بالالتزام**: إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية هي: الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

يشمل هذا النوع كلا من القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل وتستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة.

أ. عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات:

يتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات هما: القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، ويربط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته:[1]

[1] – مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1985م، ص452.

- **القروض متوسطة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.
- **القروض طويلة الأجل:** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال، تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض وتدخل طرق الائتمان الإيجاري في هذا التطور العام لفكرة التمويل.

ب. القرض الإيجاري:

لا شك أن طرق التمويل الكلاسيكي للاستثمارات تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله ولذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

ويعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المقرضة.

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض:

عندما نقول "بنك" يرد إلى أذهاننا مباشرة عملية الاقتراض التي تعتبر أهم وظيفة للبنك التجاري، وإن عملية منح القروض ليست بالعملية العشوائية فالبنك بحاجة لدراسة عميقة ومفصلة حتى يتخذ القرار بالمنح من عدمه؛ هذه الدراسات مبنية على جملة من الأسس العملية والعلمية ينتهجها البنك بضمان حقه في التسديد، وتمر هذه العملية بخطوات رئيسية مترابطة ومتناسقة، سيتم إيجازها فيما يلي:

أولا: معايير منح القروض: تستخدم البنوك التجارية مجموعة من المعايير الأساسية للموافقة على طلب العميل في منح القرض هي:[1]

أ. شخصية العميل: تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة و الأخلاق.

ب. طاقة العميل: سداد القرض في مبيعات الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع.

ج.المركز المالي للعميل: يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء.

حيث تقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للتحكم في المركز المالي.

د. الضمانات: يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع ، فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة.

هـ. الظروف الاقتصادية العامة: يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها.

[1] – محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**،منشأة المعارف،بدون طبعة، الإسكندرية_مصر،2000،ص 159.

ثانيا: إجراءات منح القروض: بناءا على ما تم التطرق إليه، وعلى ضوء الأهداف والاستراتيجيات المتبناة من البنوك التجارية فإنه يتم منح القروض وفقا لما يلي: [1]

أ. البحث عن القرض وجذب العملاء: حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن طرق لتسويق القروض.

ب. تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم على شكل نماذج صالحة للإدخال الإلكتروني، لتكوين "بنك معلومات".[2]

ج. الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة، والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك سياسة البنك وسياسة الدولة.

هـ. التقييم: يتم فيها وضع النتائج وتحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك.

و. التفاوض: بعد وضع السياسة الإقتراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بالمتغيرات لقرار القرض، والتي تكون موضع التفاوض بين البنك و العميل؛ فالبدائل هي المحدد الأساسي للتفاوض للتفاوض، فيجب أن يتم على أساس أنا أكسب وأنت تكسب، و ليس على أساس أنا أكسب وأنت تخسر.

ز. اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد، دون وضع شروط، ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.

ح. سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة، أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية.

ط. استرداد الأموال: عند استحقاق الأصل و الأقساط يتم تحصيل القرض.

ي. التقييم اللاحق: ويكون لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت.

ك. بنك المعلومات: من الواجب إدخال المعلومات المتعلقة بالقرض في الحاسب الآلي للجوء إليها عند الحاجة، ويمكننا تلخيص ما تم التوصل إليه فيما يلي:

---

[1] – سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية_دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) "ورقلة"_** مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة_، 2014م/2015م، ص9.

[2] – للمزيد من التفاصيل أنظر عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإبراهيمية_مصر، 2008م، ص134.

الشكل(5.1): إجراءات منح القروض:

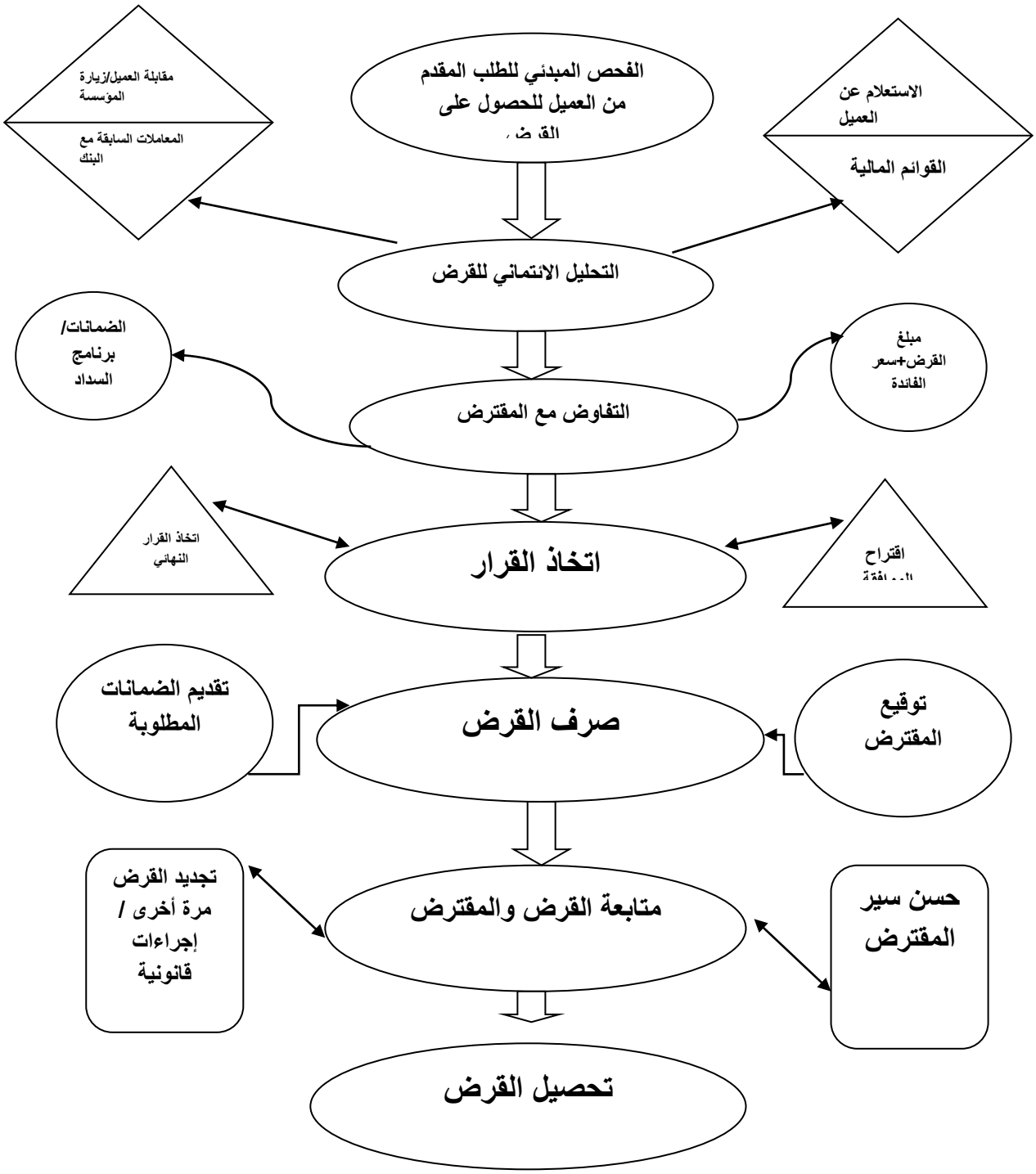

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما تقدم.

خلاصة الفصل:

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداده أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون آية خسائر.

لذلك فإن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات، ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه، وتدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

الفصل الثاني

المخاطر المالية

وطريقة القرض التنقيطي

تمهيد:

منذ وجوده على الأرض، والإنسان يتعرض للمخاطر، التي عمل ولا يزال يعمل جاهدا للحد منها وتجنب وقوعها بشكل نهائي، أو على الأقل تدنيه الخسائر الناجمة عنها في حال وقوعها، لاسيما إذا ما تعلقت بحياته أو ماله، لذا انتقلت حياته من الغريزية العشوائية إلى الإنسانية المنتظمة...

ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة وظهور البنوك التجارية، وتعرض هذه الأخيرة لجملة من المخاطر التي تهدد كيانها واستقرارها، أصبح أمام البنكي وظيفة جديدة أخرى تتجاوز تحسين السمعة وجذب العملاء لتشمل وظيفة أخرى جديدة تتمثل في حماية البنك التجاري من الوقوع فيما يهدده من مخاطر، لتصبح هذه العملية في حد ذاتها علما مستقلا بنفسه له أسسه ونظرياته الخاصة به.

وبالحديث عن المخاطر البنكية فإن أهم خطر قد يواجه البنك هو خطر عدم السداد، إذ يمثل هذا الأخير تهديدا حقيقيا على البنك التجاري، لذا ظهرت مجموعة من الطرق تبناها اقتصاديون قدموا الكثير من أجل إعلاء كلمتها ودورها في الحد من المخاطر المصرفية، ولعل أهم طريقة ظهرت هي طريقة القرض التنقيطي؛ تلك الطريقة التي نادى بها العديد من الأخصائيين في مجال المالية.

وقد خُصص هذا الفصل بشكل أساسي لتسليط الضوء على ما يلي:

- **المبحث الأول**: وسنخصصه لإعطاء لمحة عامة حول المخاطر البنكية مبرزين أهم أنواع المخاطر ومقاييسها.
- **المبحث الثاني**: سنتطرق فيه إلى إدارة المخاطر البنكية وأهم الطرق المتبناة في ذلك.
- **المبحث الثالث**: سنتعرض من خلال هذا المبحث بشكل خاص لطريقة القرض التنقيطي ودورها في التحكم في خطر المالي.

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية:

إن البنك التجاري وفي أثناء قيامه بمهامه الاعتيادية، يتعرض لمجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تهدد كيان البنك، بل وقد تؤدي إلى إفلاسه وزواله من الدورة الاقتصادية، إذ تعتبر المخاطر الشغل الشاغل للرجل المالي وتستحوذ على جل اهتمامه، حيث يسعى هذا الأخير للتصدي لها بمنع وقوعها، أو على الأقل تدنيه الخسائر ما إن وقعت، لذا فسنخصص هذا المبحث للتسليط الضوء على عنصر الخطر في البنك التجاري.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية:

إن عمل البنوك التجارية مرادف بشكل أساسي لعنصر المخاطرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتم العمل البنكي إلا به، فما المقصود بها ؟ وكيف يمكن احتوائها ؟

أولا: تعريف المخاطر البنكية:

تضاربت هي تلك الأفكار وأراء والمفاهيم الرامية لإعطاء تعريف دقيق لـ: "المخاطر"، واختلفت هذه التعاريف باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل باحث من جهة، وكذا الزاوية التي يُنظر من خلالها للخطر ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى لمجموعة من التعاريف لتوضيح الصورة أكثر.

بادئ ذي بدء فإن أصل كلمة "مخاطرة" مستوحاة من المصطلح اللاتيني RESCARE أي Risque والتي تعني انقطاع بالنسبة لحالة منتظرة؛ فهو الانحراف المنقطع، وحدوث تغيير لما كان منتظرا فهي تمثل للبعض خسائر قصوى، وللبعض الأخر تشتت للنتائج.[1]

[1] _ Michel Mathleu, **L'exploitation bancaire et le risque de crédit**, revue banque éditeur, paris_ la France, 1995, p21.

ويمكننا تعريفها على أنها تلك الاحتمالات القابلة للقياس لتحقيق خسائر، أو عدم الحصول على القيمة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المخاطرة تختلف عن حالة عدم التأكد؛ إذ أن الأخير غير قابلة للقياس.[1]

أما المخاطر البنكية فيمكننا تعريفها على أنها:[2]

- احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار ما.
- عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.

وبالتالي يمكننا القول بأن المخاطر المصرفية هي تلك الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة قيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.، ومن خلال التعريف السابق تستنتج أن المخاطر المصرفية كغيرها من المخاطر تستند إلى عنصريين أساسيين هما: [3]

أنها حادث احتمالي قد يقع أو لا يقع والاحتمالية في حد ذاتها ليست طاهرة موجودة في الطبيعة لكن ابتدعناها لتبرير عدم الدقة في معرفتنا بوقوع أو عدم وقوع الحادث، فالاحتمال إذن هو ذاتي محض، وهو عبارة عن حالة ناتجة عن عدم دقة معرفة الإنسان، وليس جزء من سياق أو مسلك الطبيعة الخارجية، وبعبارة أخرى أكثر وضوحا الاحتمالية هي حالة عدم التأكد الذاتي أو الشرطي.

أن تكون نتائج المخاطر غير مرغوب بها تسبب أضرارا مادية، أو معنوية (كالسمعة مثلا...)

[1] - Goohman John Downes & Jordan Elliott, **Dictionary of Finance and Investment Terms**, Barran'sInc, U.S.A, 199, p 491.

[2] – هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 _دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية وكالات الوادي_**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر_الوادي_، 2014م/2015م، ص10.(منشورة)

[3]– يوسف حجيم والطائي وآخرون، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2011م، ص 17.

ثانيا: العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية: من حيث الحجم والنوع هناك جملة من العوامل تؤثر على تفاوت درجة المخاطر من بنك إلى آخر، وهذا بالنظر إلى جملة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أ. التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل: الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى التي يمكن تقديمها للعميل.

ب. عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية بروتون وودز* إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية، هذا لتفادي الخسائر المستقبلية، أو تحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية، لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

ج. المنافسة: فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية، والمصرفية سنة 1997م في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي.

د. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

هـ. التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

---

[1]- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية_ دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية_**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر_ بسكرة_، 2008م/2009م، ص4.

*- اتفاقية تم إبرامها في 22 يوليو 1944م أدت إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب؛ إذ تم وضع مجموعة من الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي، وتشجيع إنماء التجارة العالمية.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية:

تتعرض البنوك التجارية لمجموعة من المخاطر لعل أهمها ما سيتم عرضه فيما يلي:

أولا:مخاطر الائتمان:

كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة، فإنه بدلك يتحمل مخاطر عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك.[1]

يكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغيير في الظروف الاقتصادية العامة، ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين.

ثانيا: مخاطر السيولة:

هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض(ودائع) جديدة، يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود.

ثالثا: مخاطر معدل الفائدة:

يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم، والهدف من دلك هو تحديد مدى تغاير دخل الملكية الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية.[2]

رابعا: مخاطر التشغيل:

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2002م، ص167.

[2] – حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة،مخاطر، تقنيات)، جامعة جيجل، أيام 6_7 جوان 2005م، ص 7.

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، ويجب أن يستوعب البنك السرقات التي تتم بواسطة موظفين أو عملاء البنك.[1]

خامسا: مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات:

إن البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل من الناحية التشغيلية، فإن فشل البنك يرجع إلى أن التدفقات البنكية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجية الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون.

سادسا:مخاطر أخرى:

إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف، وكذلك مخاطر البلد وتشير مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية وعندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

المطلب الثالث:طرق تقدير الخطر:

يقوم البنك انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر بقياس وتقدير الخطر قبل وقوعه، متبعا في ذلك من خلال طرق ووسائل متعددة كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] – حمزة طيبي، **البنوك التجارية الجزائرية وتحديات اتفاقية بازل2**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي_ الأغواط، 2006م/2007، ص247.(منشورة)

الجدول(1.2): أهم مؤشرات قياس المخاطر:

نوع المخاطرة	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض /إجمالي القروض. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها /الديون التي استحق ولم تسدد بعد.
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية /إجمالي الأصول. الخصوم المتقلبة/إجمالي الأصول. سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول. الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة /إجمالي الخصوم. الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر سعر الصرف	المركز المالي المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية. إجمالي المراكز المفتوحة/القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول /عدد العمال. مصروفات العمالة/ عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول. الشريحة الأولى في رأس المال/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. القاعدة الرأسمالية/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: خضراوي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

أولا: بالنسبة لمخاطر الائتمان:

كما وقد أسلفنا الذكر أن هذا النوع من المخاطر يرتبط _ أساسا_ بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسب ندرة نوعية المعلومات المتاحة، وفي الواقع فإن العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت بنوك أخرى قد فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول بالرغم من قيمها بمراجعة وافية للشراء.

وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة.

ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال الفترة.

وبالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات في رد القرض، ولذلك يجب أن تقوم غدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، فنسبة المخاطرة في بعض أنواع القروض تزيد عن البعض الآخر.

وينظر المحللون إلى احتياطات البنك لتقييم مدى قدرتها على مقابلة خسائر القروض، وإذا كانت جودة الأصول ضعيفة فإن البنك يحتاج إلى احتياطي كبير لأنه سوف يحتاج إلى مقابلة العديد من القروض المتعثرة، وكذلك فإنه يجب أن تقوم البنوك بفحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جدوى بعض القروض.

ونميز طريقتين:[1]

- **طريقة النسب المالية:** أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك التجارية أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالي، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل: تحليل مالي عام؛يهدف استغلال صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل مالي خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة

[1]- سيداوي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، ومن أمثلة هذه النسب: النسب الخاصة بقروض الاستغلال، النسب الخاصة بقروض الاستثمار.

- **طريقة القرض التنقيطي**: هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية، والتي تسمح نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك.*

ثانيا: مخاطر السيولة:

وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول والخصوم إلى الأصول، كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في البنك، والقدرة على الاقتراض من السوق المالي، فعلى سبيل المثال فإن البنك الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من بنك آخر (أي تكون نسبة الرفع المالي لدية أقل من البنك الآخر) تكون لديه فرصة أكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لأن احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون أقل.

كذلك فإن البنك الذي يعتمد بدرجة أقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل أذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها، فإنه يمكنه إصدار كمية أكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فإن تكلفة الاقتراض تكون أقل مقارنة من البنك الذي يعمل بصورة معاكسة.

ثالثا: مخاطر معدل الفائدة:

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة ويصبح الأصل أو الالتزام أساسا لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة ويقصد بإعادة التسعير التذبذب[1] في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، فعلى سبيل المثال يمكن إعادة تسعير إعادة الأصول إذا كان معيار استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آليا كل فترة، وكمثال أوضح قيام أحد البنوك بإصدار السندات بفائدة تساوي سعر الفائدة على أذون الخزانة + 1%، ولأن فائدة أذون الخزانة تتغير بصفة مستمرة كل فترة معينة، كذلك فإن الفائدة المسددة تتغير حسب هذا الأمر

* – سيتم التفصيل في هذه الطريقة في المبحث الثالث.

[1]– منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية_ مصر، 1992م، ص244.

ويمكن التعرف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للبنك من خلال قياس موقف حساسية كل من الأصول والخصوم التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال فترة زمنية مماثلة.

ويمكن قياس الفرق المالي بين الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة والخصوم الحساسة اتجاهه، وذلك لمدة 30 يوم، وأيضا من 30 إلى 90 يوم وهكذا حتى نصل إلى عام كامل، وإذا كان هذا الفرق موجبا فإن ذلك يعني أن الأصول الحساسة اكبر منم الخصوم الحساسة، ويتأثر صافي دخل الفوائد في صورة علاقة طردية مع التغير قصر الأجل في معدلات الفائدة، أما إذا كان الفرق سالبا فإن صافي دخل الفوائد سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة (أي ينخفض صافي دخل الفائدة في حالة ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل ويرتفع صافي دخل الفائدة في حالة انخفاض معدل الفائدة قصيرة الأجل).

رابعا: مخاطر التشغيل:

وتشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك، وقد سبق أن أشرنا إليها وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول ونصيب العامل من إجمالي المصروفات، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تقيس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث مع بعض الموظفين.

خامسا: مخاطر رأس المال:

وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا البنك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك وهذا يعني أنه إذا أضطر البنك على تسجيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين.

وهكذا ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطر وجود الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها وكلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك (أي مقدار الأرباح التي توزعها ومقدار الأرباح المحتجزة).

وقد تطورت مقاييس المخاطرة بين الماضي والحاضر، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(2.2): مقاييس تقليدية ومتقدمة للمخاطر:

المخاطرة المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب (طرق إدارة المخاطر)
مخاطر الائتمان	-متوسط القروض/الأصول. -القروض غير المسددة /إجمالي الخسائر. -خسائر القروض/إجمالي الخسائر. -احتياطي خسائر القروض/القروض.	-درجة تركز القروض. -معدل نمو القروض. -معدلات الإقراض المرتفعة. - الاحتياطات /القروض غير المسددة.	-تحليل الائتمان. - توثيق الائتمان. - رقابة الائتمان. -تقييم خاص للمخاطر الائتمانية.
مخاطر السيولة	-القروض/الودائع. -الأصول السائلة/ الودائع.	- الأموال المقترضة. -تكاليف الإقراض. -الأصول السائلة. -الاقتراض/الودائع.	-خطة سيولة. -خطة سيولة للطوارئ. -نموذج التكلفة أو التغير. -تطوير مصادر التمويل.
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسة لسعر الفائدة/الخصوم الحساسة -الفجوة.	-سلسلة الفجوات. -تحليل التدفق. -الفجوات المشتركة.	-إدارة الفجوة المتحركة. -تحليل التدفق.
مخاطر الرافعة	-حق الملكية/الودائع. -حق الملكية/الأصول. -إجمالي الديون/الأصول.	-الأصول الخطرة المعدلة/حق الملكية. -النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية.	-تخطيط رأس المال. -سياسة لتوزيع الأرباح. - ملائمة رأس المال.

المصدر: خضراوي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية:

كما سبق وأسلفنا الذكر إن البنك التجاري وعند اتخاذه قرار منح الائتمان، فإنه يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول جاهدا التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقترض في حد ذاته (خطر عدم السداد)، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية بالبلد على حد سواء فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فليس هناك إمكانية لوجود قرض بدون مخاطر _ ولو كانت هذه المخاطر ضئيلة_، مما جعل لزاما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات اقتراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة لتفادي أو تقليل المخاطر.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية:

تتنوع هي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري عند ممارسته لوظيفته كوسيط مالي، لذا لابد وأن يكون على دراية تامة بهذه المخاطر، ولعل أهم خطر يواجهه البنك التجاري _كما سبق وذكرنا_ هو خطر عدم السداد، وللتحكم فيه استحدث البنك عدة طرق وتقنيات ذات فعالية كبيرة في حماية البنك من خطر الإفلاس تعرف بـ: "إدارة المخاطر"، غير أن السؤال المطروح هنا يبقى دائما هاهي سياسة إدارة المخاطر؟

أولا: مفهوم إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر عموما هي إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل، الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية، وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة.[1]

[1]- Collective, **Project_ risk management hand book**, office of project management process improvement, first edition, 26/06/2003, p22.

أما إدارة المخاطر المصرفية فهي تلك الرقابة الملائمة المفروضة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها.[1]

أيضا تشمل عملية التفكير المنهجي في جميع المخاطر المحتملة، أو المشاكل قل حدوثها، ووضع الإجراءات التي من شأنها تجنب هذه المخاطر أو الحد من آثارها أو التعامل مع هذه الآثار، حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية لسيطرة عليها.[2]

من جهة أخرى تعتبر إدارة المخاطر البنكية تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل الممكنة، وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله، وقياسه، وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[3]

ثانيا: خصائص إدارة المخاطر:

سبق وعرجنا على أن إدارة المخاطر المصرفية هي تلك الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية[4] ،فبعدما تطرقنا إلى مفهوم لإدارة المخاطر بشكل عام توصلنا إلى ما يلي:

- الاعتماد الكلي للإدارة البنكية على الجانب التنبؤي في مجال تحديد الخسائر، وسعي البنك للبحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص من المخاطر، أو على الأقل التخفيض من آثارها في حال وقوعها إلى أدنى حد ممكن.
- عمل الإدارة البنكية على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر، والتعامل معها، أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأساليب والأدوات الجديدة.

[1] – إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، الطبعة الثانية، معهد السياسات الاقتصادية _صندوق النقد الدولي_ ، أبو ظبي _ الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص39.

[2] – The Our Community Team, An Introduction to Risk Management, published By www.ourcommunity.com.au , p2.

[3] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2007م، ص55.

[4] – نعيمة بن عامر، **البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م/2002م، ص76.(غير منشورة)

- تهتم إدارة المخاطر البنكية بمختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المتعاملة مع البنك، والتي تنعكس على حقوق والتزامات البنك بصورة إيجابية أو سلبية؛ وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين وظيفة إدارة المخاطر وبقية الوظائف الأخرى بالبنك، وكذا جميع الأنظمة الأخرى المرتبطة بالبنك.
- يهتم البنك التجاري بالدرجة الأولى بالمخاطر المالية بالدرجة الأولى كونها ذات تأثير مباشر على المركز المالي للبنك التجاري، مثل: مخاطر الإفلاس.

ثالثا: أدوار إدارة المخاطر:

إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها هذه القدرة تخدم وظائف هامة منها:[1]

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية؛ إذ تزود البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية.
- تنمية المزايا التنافسية؛ حيث تعتبر إدارة المخاطر المصرفية الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- المساعدة في اتخاذ القرار.
- رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها.
- إدارة المحافظ؛ حيث تعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات البنكية أحدث مجالات إدارة المخاطر.

[1] – طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر _أفراد، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف_**، الدار الجامعية ، الإسكندرية_مصر،بدون سنة نشر، ص 223.

ثالثا: محطات المخاطر البنكية:

لإدارة المخاطر البنكية محطات رئيسية لابد أن يمر بها البنكي للوصول إلى الأهداف المسطرة بفعالية كبيرة، تعتبر بمثابة الخطوط العريضة للإدارة البنكية، سيتم إيجازها على النحو الأتي ذكره: [1]

أ. تحديد مواطن الخطر: فخطر الإقراض قد لا يكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض، وشروط العقد، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر على الاقتصاد الوطني، أو في القطاع الخاص الذي ينتمي إليه المقترض، وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

ب. قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين، وتقويم غرض القرض، من خلال دراسة جدوى لهذا المشروع.

ج. تحديد مستوى المخاطر: أي أقصى درجة من الخطر يمكن للبنك القبول بها، من خلال الموازنة بين المردود والمخاطر.

د. إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر: يتطلب هذا الأمر وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف إدارة المخاطر البنكية:

تلعب إدارة المخاطر البنكية دورا هاما في ديمومة واستمرارية عمل البنك التجاري، إذ تعمل على نقل المخاطر غلى جهة أخرى، تجنبها أو التقليل من آثارها السلبية، كونها تشمل مجموعة الأدوات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ إستراتيجيات البنك؛ بحيث تركز إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة أسعار الفائدة، المخاطر الائتمانية، والسوقية وبذلك نجد أن أسمى هدف لإدارة المخاطر هو تحقيق المفاضلة المثلى بين المخاطر والعائد.

[1] – مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان_ الأردن، 2006م، ص273.

وكأي تنظيم لكي تتحقق هذه الأهداف لابد من مراعاة الشروط التالية:

✓ **القابلية للقياس الكمي**: وهذا قدر المستطاع حتى، مع الاعتبار للأهداف التي يصعب قياسها كميا لتحقيق الرضا الوظيفي إلا أنه الاجتهاد من إدارة البنك لوضع مقاييس، وطرق وأساليب كمية ووصفية تساعد في الوصول إلى بعض المؤشرات، والنتائج الدالة على تحقيق مثل هذه الأهداف.

✓ **المرونة**: بحيث تتسم الأهداف بالقدرة على تحقيق التكيف مع التغيرات غير المتوقعة في بيئة أعمال البنك، وتكون المرونة في إطار محدد للتعديل، بمعنى أن يكون التغيير في مستوى الهدف وليس طبيعته.

✓ **الوضوح والفهم**: يجب أن تصاغ الأهداف بكلمات سهلة ومفهومة بقدر الإمكان من جانب الأفراد الذين سيتولون تحقيقها، وأن تكون محددة ودقيقة الصياغة بحيث يكون فهمها موحدا وأن تصاغ على شكل نتائج متوقعة.

✓ **التوازن والتكامل**: تختفي صور التناقض والتضارب بين الأنشطة والقرارات في المستويات الإدارية المختلفة، وبين التقسيمات التنظيمية في المنشأة.

✓ **المشاركة والقبول** : تكون الأهداف التي وضعت بمشاركة جميع الأطراف المسئولة عن تحقيقها، كما أنه من المتوقع أن يبني المدراء والأفراد تلك النوعيات من الأهداف التي تنسجم مع تفضيلاتهم، فالقبول يأتي نتيجة للمشاركة، ويفضل أن يمتد القبول ليشمل الفئات الخارجية مثل: المنظمات التشريعية وغيرها من الفئات التي قد تقف عائقا دون تحقيق الأهداف المزعمة.

✓ **التحفيز**: توضع الأهداف في مستوى تحفيزي، بمعنى أن تكون مرتفعة بالدرجة التي تثير الأفراد وتحثهم على الأداء المتميز، وهذا لا يأتي إلا إذا كانت هذه الأهداف سهلة التحقيق.

✓ **الملائمة**: يجب أن تتناسب الأهداف الموضوعة مع الأغراض العامة للمنظمة كما تم التعبير عنها في رسالتها.

✓ **التوافق مع الظروف المحيطة للمنشأة**: فلا تتعارض مع محددات العمل سواء العمل سواء الداخلية أم الخارجية.

ثانيا: مهام إدارة المخاطر: وترتكز بشكل رئيسي فيما يلي: [1]

❖ تزويد البنوك بنظرة أفضل حول المستقبل لذا تحتل إدارة المخاطر مكانة هامة جدا في العمل البنكي فبدونها يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة /العائد الخاصة بذلك.

❖ التحكم في الربحية والميزة التنافسية، حيث أن من الأسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وبالتحكم في هذه التكاليف الإسهام في الدخل الحالي والمستقبلي، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء، وهذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير، فبدون تسعير المخاطرة لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره ولا يُنفر ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة، بل يجذب العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

❖ التأثير في عملية اتخاذ القرار، فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار.

❖ العمل على تسعير المخاطر، إذ يتم تقويم الخسائر غير المتوقعة على مستوى المحفظة التي يجب أن تغطى بواسطة رأس المال، مع العلم أن لهذه التغطية تكلفة.

المطلب الثالث: تقنيات البنوك التجارية لمجابهة المخاطر المالية:

كما سبق وأسلفنا الذكر، فإن المخاطر الائتمان على أنها تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية السؤال في نوعية الائتمان، والتي تؤدي إلى خسارة البنك.[2]

لذا يسعى البنكي من خلال عمله قدر المستطاع للحد، وبالدرجة الأولى من الوقوع في المخاطر حيث نجد أن البنك ومن خلال ممارساته الاعتيادية يسلك أساليب أقل ما يقال عنها أنها استراتيجيات

[1]– منصور منال، **مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية**، فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أيام 20_21 أكتوبر 2009م، ص 03.

[2] - Gerhard Schroeck, **Risk Management and Value Creation in Financial Institution**, John Wiley & Sons, Canada, 2002, PP 170-171.

تحمي البنك من المخاطر المحدقة به، أو أنها تعمل على التقليل من الآثار السلبية في حال التحقق الفعلي للمخاطر المتوقعة على أرض الواقع، وتتجسد هذه الطرق _أساسا_ في مدخلين رئيسيين هما:

أولا: الأساليب الوقائية: تسعى إدارة البنكية قبل اتخاذ قرار منح الائتمان إلى دراسة معمقة، من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل بشكل عام في:[1]

- **التنويع:** ويقصد بذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
- **الرقابة:** ويتمثل في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو تقليلها إلى حد أدنى.
- **المشاركة:** أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين، الكفالات...
- **النقل:** توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف آخر.
- **قبول الخطر:** أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر، وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة، وكلفة معالجتها عالية.
- **تجنب المخاطر:** تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

ويمكننا إيضاحها كما يلي:

أ. بالنسبة لمخاطر الائتمان: ويعبر عنها بدراسة معايير منح الائتمان والمعروفة بـــ 5C وهي تتجسد _أساسا_ فيما يلي: [2]

- **شخصية العميل Character:** تشكل شخصية العميل الركيزة الأولى في منح الائتمان، إذ تعتبر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، لذا فإن الإدارة البنكية تسعى لإجراء تحليل ائتماني لتحديد شخصية العميل بدقة، باعتبار أن شخصية العميل تتحدد لعدة اعتبارات بعضها ينحصر في خاصية وبعضها ينحصر في خاصية واحدة، وبعضها يتوسع ليشمل العديد من الخصائص، فكلما كان

[1] – مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة المخاطر الائتمانية**، الجزء الأول، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009م، ص 125.

[2]- Cécile Kherroubi, Philip Thomas, **Analyse Du Risque De Crédit_ Banque et Marchés_** ,RP édition, Paris_ la France, 2013, P129.

العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الوسط المالي، وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك على منحه الائتمان المطلوب.

- **القدرة على الاستدانة Capacity**: وتتحدد من خلال ما يلي:
  - ✓ قدرة العميل من خلال الخبرة والعلم على إدارة نشاطه.
  - ✓ التعرف على موارد التدفق النقدي للعميل طالب الائتمان.
  - ✓ مدى التنوع في نشاطات العميل المقترض.
  - ✓ التحقق من دقة البيانات المقدمة، وطرق المحاسبية المنتهجة.
  - ✓ مدى فعالية التدقيق الداخلي في المشروع الذي يعمل عليه العميل.
  - ✓ تحديد الحصة السوقية للعميل المقترض.
- **رأس المال Capital**: يعتبر رأس المال أهم عنصر في منح الائتمان، باعتبار أن نوعية وقيمة رأس المال، وهو يدل بالنسبة للبنك على درجة تحمل أو تغطية المخاطر، حيث يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل* كحد أدنى أساسي، وبالتالي فإن حجم القروض التي يمكن للبنك القيام بها مقيد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال.
- **الضمان Collateral**: يؤخذ الضمان من العميل سواء كان عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير لكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة وسبب أهمية الضمان هو بوصفه خط الدفاع الأخير للبنك يتعين فيه مراعاة قانونيته، وكفايته للقرض وقابليته للتصرف بسهولة.[1]
- **الظروف الاقتصادية Condition**: يتأثر الطلب على معظم أأنواع القروض البنكية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة النشاط البنك تبدأ قبل دورة النشاط

* – هي اتفاقية تتعلق بكفاية رأس المال صدرت سنة 1988م بين البنوك المركزية للدول الصناعية العشر العملاقة آنذاك بوضع قيود على بنوكها بحيث لا تتوسع في الاقتراض، والتسهيلات الائتمانية بلا حساب بل بما يعادل اثنتي عشر ضعفا لرأس مالها تقريبا وهو الأمر المعروف بكفاية رأس المال.

[1]– محمد كمال خليل حمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، دار المعارف للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية_مصر، 2000م، ص 159.

الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات منح القروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل كبير على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والاقتراض على حد سواء.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن عملية منح الائتمان تمر بمراحل يمكننا توضيحها في الشكل التالي:

الشكل (2.1):إجراءات منح القروض:

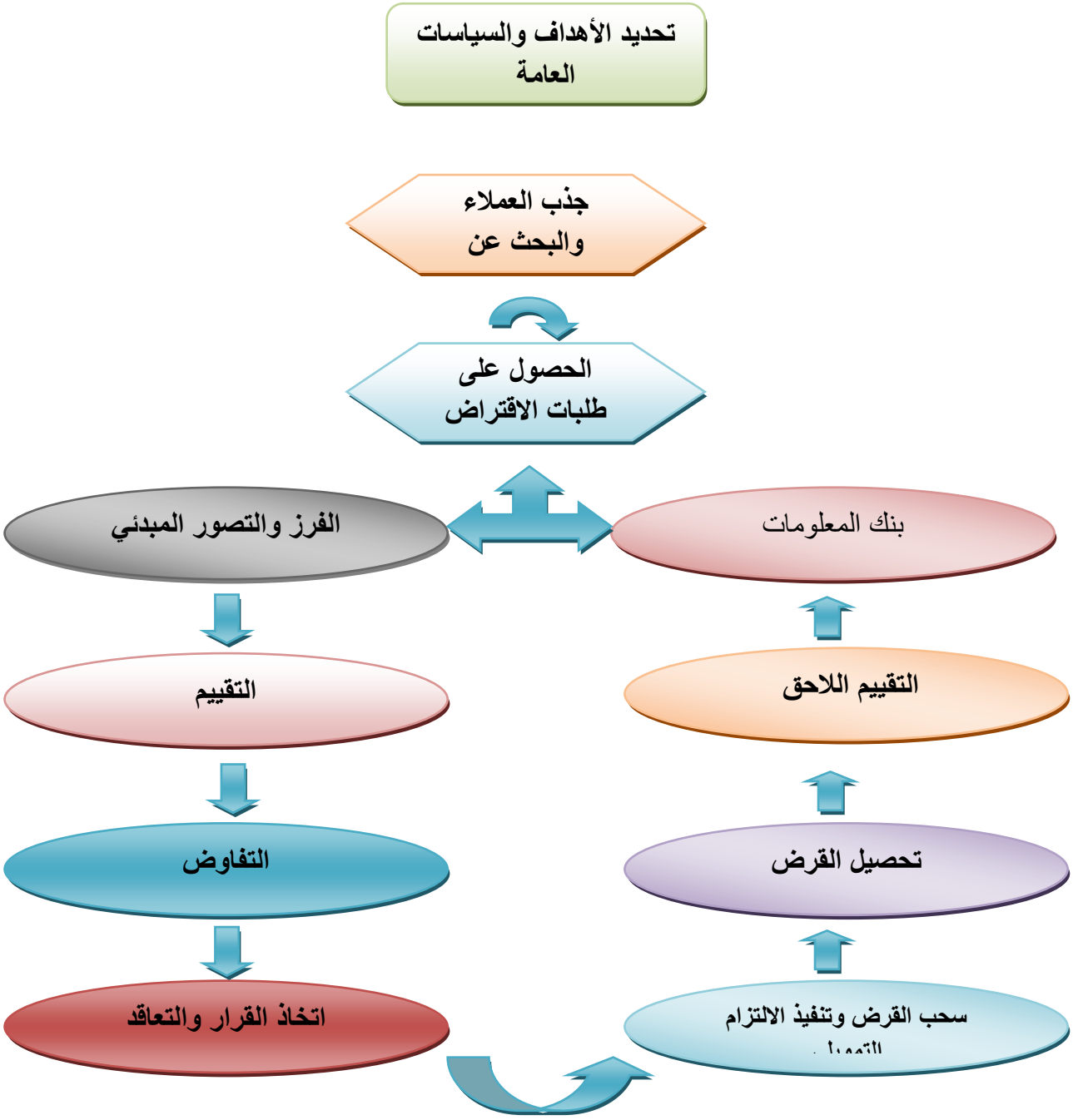

المصدر: من إعداد الطالبة.

ب. بالنسبة لمخاطر السيولة: فإن الوقاية منها من خلال العمل على تحديد قدراته التمويلية بحيث يكون البنك على اطلاع دائم ومسبق بقدراته التمويلية (الكمية، الكيفية، الزمنية)، حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يواجه بها التزاماته اليومية بشكل دائم، وكونها ترتبط مباشرة بخزينة البنك يجبر البنك على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.

ج. بالنسبة لمخاطر المعاملات (أسعار الصرف، أسعار الفائدة): كثيرا ما نسمع عن تحركات أسعار الصرف وأسعار الفائدة صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية، لذلك فإن الإجراء الوحيد الذي يمكن للبنك أن ينتهجه هو حماية أموال عملائه ضد هذه التقنيات سواء كانت صعودا أو هبوطا.

وكون هذه المخاطر تتغير من بنك إلى آخر فإن هذا يوجب على البنك التجاري فرض نظام رقابة داخلية وخارجية محكمة على أعمال البنك من جهة، والبيئة التي ينشط فيها من جهة أخرى.

ثانيا: الأساليب العلاجية: وهي تلك الطرق والتقنيات المنتهجة لتسيير المخاطر والتخلص منها بعد وقوعها، ولعل هذه الأساليب تعتمد بشكل كبير على المدخل الكمي في تقدير الخطر والخسائر الناجمة عنه، وترتكز بشكل أساسي على تحليل المردودية البنكية *، ويتم ذلك كما يلي:

أ. تحليل الأرصدة الوسيطية: ويلخصها الجدول التالي:

الجدول (3.2): حساب النتائج للبنك التجاري:

الإيرادات
أ.إيرادات الاستغلال البنكي:
1. فوائد وإيرادات متشابهة لها:
فوائد على العمليات المالية.
فوائد على عمليات الزبائن.
فوائد على الأوراق والسندات ذات الدخل الثابت.
فوائد أخرى.
2. إيرادات على عمليات قرض الإيجاري والعمليات المشابهة لها.
3.إيرادات على عمليات الإيجار البسيط.
4. إيرادات على السندات ذات الخل المتغير.
5. عمولات.
6.إيرادات الاستغلال البنكي أخرى.
ب. إيرادات أخرى:
إيرادات متنوعة.

* – ويعبر عنها بمدى قدرة البنك على تحقيق نتيجة موجبة، وهذا مقارنة برأس المال.

8. استرجاع المؤونات والحقوق.
9. إيرادات استثنائية.
10. خسائر الدورة.
الأعباء
أ.أعباء الاستغلال البنكي:
1.فوائد وأعباء متشابهة:
فوائد على العمليات مع المنشات المالية.
فوائد على العمليات مع الزبائن.
فوائد على الأوراق والسندات ذات الدخل العالي.
فوائد وأعباء أخرى.
2. أعباء على عمليات القرض الإيجاري والعمليات المشابهة.
3. أعباء على عمليات الإيجار البسيط.
4. أعباء الاستغلال البنكي أخرى.
ب. أعباء أخرى:
5.أعباء الاستغلال العام:
خدمات.
تكاليف.
تكاليف العاملين.
ضرائب ورسوم.
أعباء متنوعة.
6. مخصصات المؤونات والخسائر على الحقوق غير المسترجعة.
7. مخصصات الاهتلاكات والمؤونات على القيم المعنوية الثابتة.
8. أعباء استثنائية.
9.الضرائب على أرباح.
10. نتيجة الدورة.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Sylvie Coussergues, **Gestion de La banque_ du Diagnostic à la stratégie_** 4éme édition, Dunod, 2005, p 111.

ومن ثم يتم تحديد النتيجة المالية للبنك التجاري من خلال العلاقات:

الناتج البنكي الصافي:

الناتج البنكي الصافي = ناتج الاستغلال – تكاليف الاستغلال.

النتيجة الخام للاستغلال:

النتيجة الخام للاستغلال= الناتج البنكي الصافي–الأعباء الإجمالية.

نتيجة الاستغلال:

نتيجة الاستغلال= النتيجة الخام للاستغلال– مؤونات الأخطار البنكية.

النتيجة الصافية:

النتيجة الصافية= نتيجة الاستغلال+ نواتج استثنائية* – أعباء استثنائية.**

* – ناتج استثنائي مثلا في حالة بيع أصول منقولة أو فرع بنكي...

** – مثلا في حالة شراء أصول من مؤسسات أخرى...

ب. حساب النسب المالية: ولعلنا نوجزها من خلال الجدول التالي:

الجدول (4.2): النسب المالية بالبنوك التجارية:

نسبة	طريقة حسابها
نسبة مردودية الاستغلال	التكاليف الإجمالية للاستغلال/ الناتج البنكي الصافي.
نسبة الإنتاجية البنكية	مجموع القروض/عدد الموظفين.
نسبة إنتاجية الوكالة	مجموع القروض / عدد الوكالات.
نسبة المردودية الإجمالية	النتيجة الصافية/مجموع الميزانية.
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية/رأس المال الصافي.
نسبة المساحة المالية	رأس المال الصافي/مجموع الميزانية.
نسبة التحكم في الخطر	الديون المشكوك فيها/مجموع القروض.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: Sylvie Coussergues, **Op.cit**, p 116.

إن كل هذه النسب يحتاجها البنك التجاري لتعويض الأضرار التي يتسبب فيها التحقق الفعلي للخطر المالي بعد احتساب فعلي لقيم هذا الأخير، حيث من المتوقع أن البنك التجاري يكون قد قدر كميا ما سينشأ عن وهذا باحتساب ما يلي:

أ. **تحديد رأس المال القانوني:** يحتفظ به البنك لمواجهة الأخطار المحتملة ويعبر أساسا عن ما يعرف بالملاءة المالية، وهذا يتجسد من خلال نسبة تعرف بـ: "نسبة كوك"*، والتي يتم احتسابها كما يلي:

نسبة كوك = رأس المال الصافي للبنك/ المبلغ الإجمالي لقيمة الأخطار البنكية $\geq$ 8%

وهذه النسبة عدلت فيما بعد لتصبح تعرف بنسبة Mc.Donough وفن العلاقة فيها التالي:

* – أوجدت هذه النسبة سنة 1988م من طرف لجنة Bale ، وقد طرأت عليها العديد من التعديلات من حيث القيمة التي تأخذها، إذ تنص هذه النسبة بأن مجموع احتياجات البنك من رأس المال الصافي يجب أن تساوي ما نسبته 8 بالمائة من مجموع الأخطار البنكية.

Mc.Donough =رأس المال الصافي/(خطر القرض+خطر السوق+الخطر العملي) ≤8 %

ب. نسبة الخطر الفردي: يتعلق بكل زبون على حدى، وتقاس من خلال مقارنة الالتزامات المالية لكل زبون برأس المال الصافي للبنك كما هو موضح من خلال العلاقة التالية:

نسبة الخطر الفردي= (مجموع الالتزامات الخاصة بكل زبون / رأس المال الصافي للبنك)*100 ≤ 30%

ج. **نسبة الخطر الجماعي:** وتتعلق بمجموع العملاء لدى البنك، وتحسب على النحو:

نسبة الخطر الجماعي= مجموع التزامات الزبائن التي تفوق 15 % من رأس المال الصافي /رأس المال الصافي للبنك التجاري ≤ 10%.

إن تحديد هذه النسب يسهل للبنك التجاري عملية التقليل من المخاطر التي تواجهه، إذ يقوم فقط بتعويض الأضرار المالية المتوقعة، وبالتالي يحافظ على سمعته في الوسط المالي.

المبحث الثالث: أسلوب التنقيط ودوره في التحكم في المخاطر المالية:

تنشأ مخاطر المالية بسبب التغير في الظروف الاقتصادية، ومناخ التشغيل بالمؤسسة بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض، وتجد أنه من الصعب على البنك التنبؤ بهذه الظروف أو التغيرات التي تطرأ على المؤسسة، فلهذا السبب فإن البنوك التجارية تقوم بتحليل كل قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض، ولعل أبرز طريقة تنتهجها البنوك التجارية هي طريقة التنقيط، والتي ستكون محور اهتمامنا من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية طريقة التنقيط:

إن البنوك التجارية ومنذ ظهورها لها توجه واضح المعالم ألا وهو تعظيم أرباحها وديمومتها على المدى البعيد، إلا أنها تواجه العديد من المخاطر كما سبق وذكرنا، لذلك فقد وُجدت العديد من الطرائق التي أفنى فيها الاقتصاديون سنوات من البحث بغية الوصول إلى طريقة مثلى _إلى حد ما_ تحول دون وقوع البنك التجاري في العواقب المتوخاة من وقوع الخطر المحتمل، فظهرت العديد من الطرق التي تعمل على التحكم في المخاطر لاسيما المالية منها، ولعل أبرزها طريقة التنقيط.

أولا: تاريخ التنقيط:

إن الرجال البنوك واقتصاديين العالميين _وإن اختلفت توجهاتهم الاقتصادية_ يُجمعون أن وصول البنك التجاري لتحقيق أهدافه مرهون بشكل أساسي على مدى قدرة هذا الأخير في تحقيق أهدافه، لذا فقد شهد التاريخ الاقتصادي على عدة دراسات في مجال التنقيط، ولعل أولها دراسة Altman[1] وكان ذلك سنة 1968م، والتي كان هدفها الأساسي هو التنبؤ بفشل الشركات، وقد استخدمت التحليل التمييزي متعدد المتغيرات من القوائم المالية للشركات، وقام بإجراء على 66 شركة، نصفها مفلس ونصفها

[1]- Altman Edward, **Financial Rations Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptey**, journal of finance, 1968.

الآخر غير مفلس للسنوات 1946م-1965م، ما ميز هذه العينة المختارة هو أن الشركات المدروسة متساوية في حجم الأصول ونوع الصناعة.

كما أن هذه الدراسة ارتكزت أساسا على تحليل 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كُلاً من: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول،الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى إجمالي الأصول.

وبعد سنتين أي خلال سنة 1970م، قام كل من Mayer وPiferبإجراء دراسة أخرى كان هدفها أيضا التنبؤ بفشل المصارف، وقد اعتمد الباحثين على عينة مكون من 30 بنكا ناجحا و30 بنكا فاشلا، للفترة الممتدة من 1948م- 1965م مستخدمين أسلوب التحليل التمييزي المتدرج تم من خلاله تحليل 32 نسبة مالية، فكان هذا النموذج دقيق إلى حد ما بنسبة 80 % قبل سنتين من الفشل، ولم يستطع التوصل إلى تاريخ قبل هذا.

وكغيره سار Sinkey على نهج القرض التنقيطي كوسيلة للحماية من مخاطر المالية فقام بدراسة خلال سنة 1975م، فاستخدم عينة مكونة من 110 شركات ناجحة وما يعادلها حمن العدد شركات فاشلة للفترة امتدت من 1969م-1975م، هذا النموذج اعتمد على التحليل التمييزي متعدد المتغيرات، وقد عالج من خلاله ست نسب كان لها أهمية إحصائية كبيرة عند درجة ثقة 95 %، وقد بلغت دقة هذا النموذج في التمييز 73 % سنة 1969م، و82 % سنة 1972م.[1]

وفي سنة 1992م قام Paz بدراسة للفترة الممتدة من 1985م إلى غاية 1991م من خلال الارتكاز على التحليل التمييزي أيضا واعتماد 15 نسبة كأساس تم استخراجها على مرتين: الأولى من البيانات المالية للسنة الأولى التي تسبق الفشل، والثانية من البيانات المالية للسنة الثانية التي تسبق الفشل.

[1]- زاوي سعيدة، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي _دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة_**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر، 2012م-2013م، ص 14.

ثانيا: مفهوم طريقة التنقيط:

من المتعارف عليه اقتصاديا أن آلية التنقيط تستند لطرق إحصائية التي يرتكز عليها البنك التجاري لتفادي المخاطر المالية، تعتمد التحليل الإحصائي من خلال إعطاء نقطة لكل زبون تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك، وعليه فإن التنقيط ما هو إلا إعطاء نقطة Score للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته، ويتم تقييمه من خلال نموذج على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة القرض، قطاع النشاطات...)، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع تحديد نقطة الفصل مسبقا، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول منح القرض.[1]

وتعتبر نماذج التنقيط أو القرض التنقيطي من بين الطرق الإحصائية التي تعتمد عليها البنوك التجارية للتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة قبل منحها القرض، حيث ترتكز على استخدام المعلومات التاريخية، والتقنيات الإحصائية بهدف عزل وإبراز مساهمة بعض التغيرات في معيار العجز.[2]

وتمر عملية التنقيط بمراحل أساسية هي: [3]

- **اختيار العينة:** العينة هي مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، مختارة بصفة عشوائية تكون كافية التمثيل الإحصائي، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات، وتصنف إلى مجموعتين:
  - ✓ عينة لإعداد النموذج تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
  - ✓ عينة لقياس دقة النموذج تبين مدى صحة هذا النموذج.

[1] – سمية بن عمر، **إدارة مخاطر القروض باستعمال Scoring_دراسة حالة البنك الوطني BNA مديرية شبكة الاستغلال 184 ورقلة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_، 2014م/2015م، ص 13.

[2] ميدون أحلام، عطيوي سميرة، **مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية _دراسة حالة البنك العربي الجزائر_** ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2005م، ص 21.

[3] – محمد بوزيان، يوسف صوار، **محاولة تقدير القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي _دراسة حالة البنك الوطني الجزائري_سعيدة_**، المؤتمر العلمي السنوي السابع حول: **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، الجامعة الزيتونية الأردنية، عمان_الأردن، أيام: 18/17/16 أفريل 2007م، ص4.

- **انتقاء المتغيرات:** نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، وتصنف إلى:
  - ✓ **متغيرات محاسبية:** وتأخذ قيما عددية يتم حسابها على أساس بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية.
  - ✓ **متغيرات فوق_المحاسبية:** وهي تلك المتغيرات ذات الطبيعة الكيفية، أي أنها لا تأخذ قيما عددية يتم استخراجها من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعنية خارج القوائم المالية.
- **التحليل التمييزي للعينة:** وهو تلك التقنية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، وهذا يكون غالبا باستعمال برامج الكترونية متخصصة.

المطلب الثاني:معالجة مخاطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي:

منذ ظهورها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي ومن ثم انتشارها في أوربا، سعت طريقة القرض التنقيطي لتحقيق جملة من الأهداف التي تأثر في طياتها على المستويين الاقتصاديين الكلي والجزئي.

- **أولا: أهداف القرض التنقيطي:** بصفة عامة فإن طريقة القرض التنقيطي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف هي: [1] تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة مما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للقروض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

[1] – سمية بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

ثانيا: نماذج القرض التنقيطي:

للقرض التنقيطي نموذجين رئيسيين هما: [1]

أ. التنقيط الداخلي: والذي يعرف حسب لجنة بازل على أنه:"نظام يشمل مجموع العمليات والطرق والمراقبة، إضافة إلى أنظمة الجمع والمعلوماتية التي تسمح بتقييم خطر القرض، وتخصيص التنقيط الداخلي، وتقدير العجز عن السداد والخسائر."ويتمثل الهدف الرئيسي لنظام التنقيط الداخلي في تحديد أقسام الخطر الذي ينتمي غليه المقترض، حيث يتعين على الأفراد الذين تم تصنيفهم في نفس مستوى الخطر التمتع بمميزات متقاربة، وتصنف طرق التنقيط الداخلي ضمن الطرق النوعية التي تعتمد على الأنظمة الخبيرة، والطرق الكمية.

ب. التنقيط الخارجي: ويمكننا تعريفه على انه نقطة تقييم لمخاطر العجز عن السداد لسند دين، وتقوم به شركة متخصصة تدعى وكالة التنقيط.

ثالثا: مزايا وعيوب استعمالات القرض التنقيطي:

أ. مزايا القرض التنقيطي: من مزايا استعمال طريقة القرض التنقيطي ما يلي:

- تجميع المعلومات الضرورية وتركيبها لإعطاء نتائج دقيقة.
- السرعة في اتخاذ القرار والإجابة السريعة لطلبات ملفات القروض.
- انخفاض تكلفة العملية.
- تمكن الطريقة من دراسة مجتمع ذو حجم كبير.

ب. عيوب طريقة القرض التنقيطي: رغم الإيجابيات العديدة التي تحققها طريقة القرض التنقيطي إلا أنها وكغيرها من الطرق الأخرى المعتمد عليها في دراسة وتحليل المخاطر المالية، تشتمل على جملة من العيوب التي بموجبها تعرضت الطريقة لجملة من الانتقادات ولعل أهم هذه العيوب تتجسد فيما يلي:

- **مشكلة الزمن:** دالة التنقيط دالة التنقيط ونتائجها غير قابلة للاستعمال بعد مرور فترة زمنية نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر على حالة المؤسسة، كما أن المعلومات التابعة للنسب والعتبة المحددة

[1] – ميدون أحلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

لترتيب المؤسسات قد تتغير كذلك، لذلك فقبل استعمال دالة التنقيط يجب اختيار عينة من المؤسسات تكون وضعيتها معروفة (جيدة أو عاجزة).

- **تأثير دالة التنقيط:** دالة التنقيط لا تصنف لنا مباشرة وضعية المؤسسة؛ بل تقوم بإعطاء إحصائيات تبين أن سلوك هذه المؤسسة يشبه سلوك مؤسسة معروفة، كما أن نسب الترتيب الجيد تتغير من قطاع لآخر من قطاع لآخر، لذلك يجب اختيار دالة التنقيط وفق عينة من مؤسسات وضعيتها معروفة من قبل.
- **مشكلة المعاينة:** لإنشاء دالة التنقيط يجب استعمال عينتين: عينة ذات مؤسسات في حالة جيدة، وعينة ذات مؤسسات في حالة عجز، وحجم العينتين يكون مناسبا لذلك ينصح بإجراء الاختيار وفق دالة التنقيط قبل استعمالها.

المطلب الثالث: التطبيق العملي لطريقة القرض التنقيطي:

حتى يتم تطبيق طريقة التنقيط والحصول على النتائج المرجوة وبدقة عالية لابد من إتباع المنهج التمييزي كركيزة أساسية لتحديد درجة المخاطر، ويستند هذا المنهج على فكرة تقويم العملاء، وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان، ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع فوائد الاستحقاق، وذلك بالوقوف على الملاءة المالية، وهناك حالتين:

أ. **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي؛ والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه مسبقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وعليه خلال هذه المرحلة لابد من:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ب. حالة القروض الموجهة إلى المؤسسات: يتم تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة لها غير جيدة وفق المعايير التالية: [1]

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدميه وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها، وتجنب آثارها على الجهاز البنكي، وعموما تتمحور إدارة المخاطر من خلال المنهج التمييزي إلى التأكد من :

- إجمالي المخاطر محتملة الحدوث.
- تركز المخاطر.
- قياس المخاطر.
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

ولتحديد النقطة الأخيرة التي يتم على أساسها اتخاذ قرار منح الائتمان لابد من تجميع المتغيرات المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي، والتي تسمح بإعطاء نقطة لكل مؤسسة أو علامة ونرمز لها بالرمز Z وتكتب كما يلي:[2]

[1] – حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية _دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة_**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2011م/2012م، ص47.

[2] – بوزيان عثمان وآخرون، **استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض**، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق والأدوات المطبقة في التسيير، جامعة طاهر مولاي، سعيدة_ الجزائر، 2013م، ص12.

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث أن:

α_i **:** المعاملات المرتبطة بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i **:** النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β : ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

بعد تحديد واحتيار المتغيرات أو المعايير الداخلة في النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية؛ تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإن دالة التنقيط تصبح من الشكل:

$$Z\alpha = {}_1 R_1 + \alpha_2 R_2 ..... + \alpha_i R_i + b$$

حيث:

Z : النقطة النهائية.

α_i **:** معامل الترجيح.

R_i : النسب الداخلية في النموذج.

b :ثابت.

وبعد التأكد من شخصية العميل المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان، يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان، وهنا يظهر نوعان من المؤسسات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2.2): منحنى دالة التنقيط:

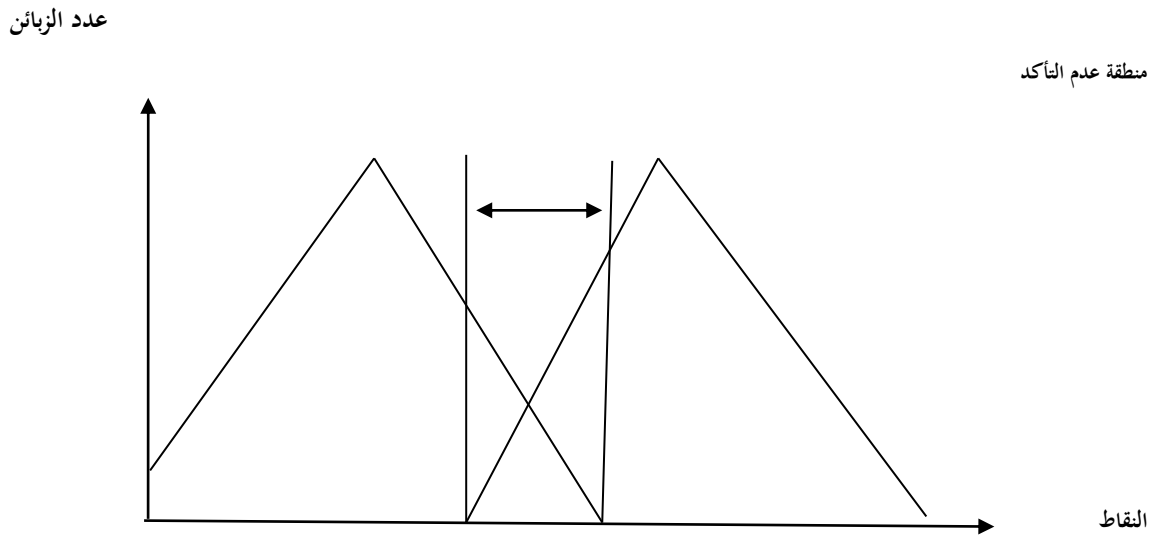

المصدر: من إعداد الطالبة.

يتضح من خلال الشكل أنه يوجد تداخل بين المنحنيين، حيث كلما كان التداخل كبيرا فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة.

بعدها يتم تحديد النقطة الحرجة Z^* بالصيغة التالية:

$$Z^* = [\ (\overline{Z}_1\ n_1 + \overline{Z}_2\ n_2) /(\ n_1 + n_2)\ ]$$

حيث أن:

$\overline{Z}_1$: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

$\overline{Z}_2$: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_1: عدد المؤسسات العاجزة.

n_2: عدد المؤسسات السليمة.

Z^*: النقطة الحرجة.

ويتم قياس دقة النموذج لاستعمال عينة الإثبات، والتي نعرف نتائجها مسبقا حيث يتم مقارنة نتائجها مع نتائج التصنيف باستعمال نموذج التنقيط المستخرج، ومن المعايير المستعملة لحساب دقة النموذج يوجد معدل التصنيف الصحيح بالاستعانة بالجدول التالي:

الجدول (5.2): معدل التصنيف الصحيح:

التصنيف الأصلي	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	المجموع
المؤسسات السليمة	**A**	**B**	**N_1**
المؤسسات العاجزة	**C**	**D**	**N_2**
/	/	/	**$N = N_1 + N_2$**

المصدر: سمية بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

حيث أن:

A: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

B: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

C: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

D: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

N_1: عدد المؤسسات السليمة في العينة.

N_2: عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

وعليه يكون معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة:

$$t_1 = A / N_1 \quad \text{.........} \quad (01)$$

معدل التصنيف للمؤسسات العاجزة:

$$t_2 = D / N_2 \quad \text{.........} \quad (02)$$

من (01) و(02) لدينا: معدل التصنيف لإجمالي المؤسسات هو:

$$t = (A+D) / N$$

خلاصة الفصل:

بعدما تعرضنا للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، يتضح أن أهم خطر تواجهه البنوك هو خطر عدم السداد، إذ يشكل أكبر خطر يهدد المركز المالي للبنك التجاري.

وعلى اعتبار حتمية خطر عدم السداد، تسعى الإدارة البنكية انطلاقا من عدة طرق ووسائل للحد من هذه المخاطر الوقائية منها والعلاجية، إلا أن أهم هذه الطرق هي طريقة القرض التنقيطي ، فمهما يكن فإن الدراسة العلمية والتزام الحيطة والحذر عند منح الائتمان من شأنه ضمان الرشادة المالية للبنك التجاري للتقليل من حدة مثل هذا النوع من المخاطر لتبقى المقولة "الخطر لزام العمل البنكي" صائبة بنسبة مطلقة.

الفصل الثالث

واقع طريقة التنقيط بالجزائر

–دراسة خطر الائتمان لبنك

الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

تمهيد:

إن المتتبع للاقتصاد الجزائري يجد أن سنة 1990م كانت محطة حاسمة للمنظومة البنكية بأكملها في الجزائر، إذ تم إعطاء الصبغة الحقيقية للبنك التجاري بحيث أضحى يلعب دوره الصحيح في الوساطة النقدية، وكذا العمل على أساس تحقيق العائد والربحية بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، وهذا كان يستدعي بالضرورة الاعتماد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض، وكيفية تقييم مخاطرها ومواجهتها في حالة تعثرها.

والبنك الجزائري كغيره من البنوك العالمية عبر تاريخه انتهج الطرق التحوطية لإدارة مخاطره الكلاسيكية منها والحديثة، وباعتبار أن خطر الائتمان من أشد المخاطر التي تواجهها المنظومة البنكية الجزائرية بأكملها لاسيما في ظل تلك الظروف الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فكانت طريقة النسب أبرز طريقة سار على نهجها الجهاز البنكي الجزائري لسنوات طويلة ولازالت قائمة إلى غاية يومنا هذا، على الرغم من وجود العديد من الطرق الحديثة والفعالة لدراسة المخاطر المالية، وفي ظل الانتقادات اللاذعة التي وُجهت للطريقة المذكورة.

لذلك ارتأينا في هذا الفصل تسليط الضوء على إحدى الطرق الإحصائية المعتمدة في كبريات الاقتصاديات العالمية على غرار الو.م.أ واليابان، ومحاولة تطبيقها على أحد البنوك الجزائرية ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي قد أسلفنا الذكر حول مبدئها في تقييم خطر الائتمان.

وذلك على النحو الأتي ذكره:

المبحث الأول: تطور النظام البنكي الجزائري:

منذ تسعينيات القرن الماضي، أدركت الجزائر أنها بحاجة إلى نظام بنكي متطور قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بحيث شرعت في تطبيق جملة من الإصلاحات لتغيير نمط تسيير النظام البنكي الذي كان يقوم أساسا على التوجه الاشتراكي، والذي أعطى الأولوية للإنتاج لا للربح، وحصر الوظيفة العمومية في تلبية حاجات الحكومة من الموارد المالية.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري مابين 1962م/1971م:

لطالما اعتبرت الجزائر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية الحساسة، والدعامة الرئيسية له بحيث عمدت إلى إجراء عدة إصلاحات في سبيل تحسين أداء هذا الجهاز، وتطوير خدمات البنوك وجعله يتماشى مع التطورات العالمية.

أولا: بطاقة فنية للاقتصاد الجزائري:

التسمية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

العاصمة: الجزائر.

العملة: الدينار الجزائري.

المساحة: 2381740 Km^2.

اللغة الرسمية: العربية، الأمازيغية، الفرنسية.

العملة: الدينار الجزائري.

سعر الفائدة: 3.5 %.

معدل التضخم: 3.8 %.

التضخم الغذائي: 9.1 %.

قيمة العملة: 110.

معدل البطالة: 10.5 %.

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي: 4 %.

احتياطات الذهب: 174 طن.

إنتاج النفط الخام: 1085 BBL/ K1

معدل مشاركة القوة العاملة: 41.8 %.

معدل ضرائب الشركات: 26 %.
معدل الضريبة على الدخل الشخصي: 35 %.
معدل ضريبة المبيعات: 17 %.
نسبة الضمان الاجتماعي للشركات: 26 %.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على: **http://ar.tradingeconomics.com/countries**

(على الخط يوم: 2017/03/13م).

ثانيا: النظام البنكي الجزائري ما بين 1962م/1971م: بعد الاستقلال مباشرة تشكل النظام البنكي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية للمعهد إصدار خاص بها[1]، وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري؛ الأول منه يتمثل في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي[2]، وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة. أما الغرض الثاني يتمثل في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمة لممارسة صلاحياتها، وهو الأمر الذي مكن المؤسسات الجزائرية من تجاوز العقبات المالية التي واجهها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، وكذا التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر في مجال مد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما تحتاجه من تمويلات لأنشطتها المختلفة، فقد عملت السلطة الجزائري على خلق مؤسسة مؤهلة لذلك وهي الصندوق الجزائري للتنمية، وذلك سنة 1963م، ويتلخص نشاط هذا الصندوق في حشد الموارد المالية، وتوجيهها إلى تمويل الاستثمارات طويلة المدى بشكل خاص.

كما بادرت السلطات المالية الجزائرية إلى إجراء هام، ألا وهو حصر عملية الاستيراد، والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي، وكل ذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة، والعمل على تعبئة وتخصيص تلك الموارد بشكل رشيد، فتم إنشاء مؤسسة تعمل في هذا الاتجاه ألا وهي "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط".

[1] – أنظر القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري، وتحديد قانونه الأساسي.

[2]– الجريدة الرسمية الجزائرية، 28 ديسمبر 1962م.

والذي دعم نشاط شركة التأمين وإعادة التأمين، وكذا الشركة الجزائرية للتأمين، وذلك منذ سنة 1963م.

ولقد استطاعت السلطة الجزائرية استكمال سيادتها الوطنية وهذا بإصدار العملة الوطنية متمثلة في الدينار الجزائري الذي ظهر إلى الوجود سنة 1964م، حيث حددت قيمته بـ 18 غرام من الذهب، وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة وإصدار النقود الوطنية منذ إنشائها.

وفي سنة 1966م، اتخذت الدولة قرار تأميم البنوك الأجنبية، وإنشاء نظام مصرفي وطني، وعلى إثر هذا تأسست بنوك وطنية تملكها الدولة الجزائرية، وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض العقاري الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، وتكرست نشاطاتها لتمويل التنمية الوطنية، ويمكن القول أن السبب وراء تأميم الشبكة المصرفية الأجنبية المتواجدة بالجزائر المستقلة راجع إلى:

- تدخل الدولة بفرض رقابة على وسائل التراكم لرأس المال.
- وجود الطابع الاشتراكي المختلف عن النظام البنكي المصرفي.
- السيطرة على التدفقات النقدية.

وقد تم إنشاء مجلس القرض بمقتضى الأمر 71-47 المؤرخ في تاريخ 30-06-1971م[1]، ووضع تحت وصاية وزارة المالية، وكان ينحصر دوره في تقديم التوصيات والملاحظات المتعلقة بالنقود والقرض وإجراء الدراسات المتعلقة بهما والبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم كلفة القرض.

عموما شهدت هذه الفترة شهدت إهمال الوظائف الأساسية للبنك المركزي وإعطائه دورا ثانويا انحصر في عمليات السوق النقدية، بما ينسجم ومتطلبات الاقتصاد، وبذلك أصبح البنك المركزي وسيلة لتنفيذ مقررات المالية، وهذا ما يبرر أنه لم يعتمد على معايير الربحية والفعالية في توجيه القروض والرقابة على تداولها، بسبب التحديد الإداري لها، مما أثر على الادخار،ة ورفع الاكتناز.

[1] – وفقا للأمر 71-47 المؤرخ بتاريخ 30-06-1971م، والمتعلق بإنشاء مجلس القرض الصادر في الجريدة الرسمية العدد 55 في 06-07-1971م.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات للنظام البنكي الجزائري إبان فترة الثمانينات:

مع بداية الثمانينات شعرت السلطات الجزائرية بضرورة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، وذلك نتيجة لضعف مستوى الإنتاج، وذلك نتيجة لضعف مستوى الإنتاج وكذلك ضعف نسب المردودية، وهذا بالرغم من حرص الدولة على إنجاح المخططات التنموية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي، نتيجة لكل هذا فكرت السلطات المعنية بإنشاء بنك متخصص يهدف إلى التكفل التام بهذا القطاع، خاصة جانب التمويل، وكذلك دفع عجلة التنمية للمناطق الريفية من خلال برامج منح قروض قصيرة ومتوسطة لهذا الغرض، وتطبيقا لهذه الانشغالات تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1982/03/13م في شكل مؤسسة وطنية، وبرأس مال مكتتب كليا من طرف الدولة، وفي نفس السياق ارتأت السلطات تزويد الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها بهيئات دعم متخصصة، وذلك من أجل إعطاء الأولوية كذلك لهذا القطاع الذي لا يمكن الاستغناء عنه في النسيج الاقتصادي.

وفي سنة 1985 تم صدور المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30-04- 1985م، وذلك من خلال إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، وبعدها بسنة صدر القانون رقم 86-12 صدر القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض، والمؤرخ بتاريخ 19 أوت 1986م، ليُدخل إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق، كما جاء ليوحد الإطار الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت الطبيعة القانونية، وأهم بنود الإصلاح تمثلت في:

- استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، يقوم بمهام البنوك التقليدية.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.
- الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادة البنوك دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، فأصبحت تتمتع بحرية في استلام الودائع ومنح القروض ومتابعتها.
- إنشاء هيئات الرقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف التي بفعالية عالية وذلك بالنظر إلى ما يلي:

- ✓ محدودية البنك المركزي.
- ✓ ضعف معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار حيث استقر المعدل عند 2.75 % من سنة 1972م إلى غاية 1986م.
- ✓ اقتصار مهمة البنوك التجارية على جمع الموارد وتخصيصها أو توجيهها وفق ما ينص عليه المخطط الوطني للقرض.
- ✓ طبيعة ملكية البنوك التجارية التي كانت ملكا للدولة حيث كانت مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة.
- ✓ سيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي الأساس من مهام البنوك التجارية.

ثم جاء قانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988م، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية وهو القانون المعدل والمتمم لقانون 86-12 ومضمون القانون هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، كما شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جل القطاعات الاقتصادية، ولقد مست هذه الإجراءات المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، والتي كانت على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية، وذلك عبر صدور القانون 88-01 و 88-06 ، وجاء هذا القانون تدعيما للقانون السابق وليتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في المؤسسات وقد أكد هذا القانون على الطابع التجاري للبنوك، وكذا قدرتها على إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها، ويأخذ البنك قانونا على شكل شركة مساهمة يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة ترجع ملكيتها للدولة.

المطلب الثالث: الإصلاحات البنكية في ظل اقتصاد السوق:

إن كل الإصلاحات التي تضمنها النظام الاشتراكي لم تأت بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للبنوك بتحسين وزيادة إنتاجها، والقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام البنكي قصد تحقيق أكبر فعالية.

أولا: الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد والقرض: إن القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990م، والمتعلق بالقرض والنقد يعتبر من أهم القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بحيث يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، فكل الجهود المبذولة سابقا لم تكن مجدية إلى حد بعيد، وهو ما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز البنكي في التسعينات، وذلك من خلال إصدار هذا القانون بحيث انصب الاهتمام على النظام النقدي بالدرجة الأولى، حيث عمل على تحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية.

هذا وقد ساعد هذا القانون على تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين، بحيث أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في البنوك التجارية ووظائفها التقليدية كعون اقتصادي مستقل، وكذا عمل على فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف كحد أقصى لتمويل البنك المركزي لعجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها في كل سنة مع إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء مثل هذه العمليات.

وعموما يمكننا القول أن هذا القانون عمل على ما يلي:

- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
- ترقية الاستثمار الأجنبي.
- إقامة نظام مصرفي قادر على جذب وتوجيه مصادر التمويل.
- إعادة الاعتبار للبنك المركزي، والدور المنوط به كبنك للبنوك.
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

ثانيا: الأمر 11–03: ظهر هذا القانون على الساحة المالية الجزائرية في 26 أوت 2003م، حيث جاء مكملا للقانون السابق (90-10)، وهذا نتيجة لضعف آليات الرقابة مقارنة بالتحولات الاقتصادية السريعة، لاسيما بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ولعل أهم ما تضمنه هذا الأمر هو:

- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطا البنك لاسيما المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- إلغاء ما نص عليه قانون 88-06 من إمكانية اقتراض البنوك من الجمهور.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- قيام بنك الجزائر برفع التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتعلقة بالتسيير إلى مختلف مؤسسات الدولة.
- حماية البنوك من خلال تحديد شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات.
- تشكيل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات التي تسمح بتقييم والإطلاع السريع على الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.
- تحديد الحد الأدنى الجديد لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة.
- تحديد مصدر المعلومات المالية التي تعد ضرورية من أجل مكافحة الآفات المعاصرة كتبييض الأموال.
- إعطاء الأولوية لبنك الجزائر في اقتراح كل التدابير التي من شأنها أن تحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وحركة أحوال المالية العامة، وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.
- إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس النقد والقرض، حيث أصبحت الحكومة تستشيره في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلقان بالمسائل النقدية والمالية.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

في إطار توليد التكامل وتعزيز دور وأهمية طريقة القرض التنقيطي في إدارة خطر الائتمان، انتقلنا إلى الوكالة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تيارت، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى حدود الدراسة التي قمنا بها، وكذا إلى أهم الأهداف المرتقبة ، والتي تم بناء موضوع البحث على أساسها هذا وستقتصر الدراسة كما اشرنا سلفا على الوكالة السابقة لا غير.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أولا: لمحة عامة حول الوكالة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية تيارت:

لعل وكالة تيارت من أهم الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي وُجدت بوجود بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تعتبر الخلية الأساسية والجهاز الاستغلالي للبنك، وهي تدخل في إطار هيكل يسمح لها باستقبال الزبائن وإرضائهم، إذ تعتبر الخلية الأساسية والجهاز الاستغلالي للبنك، وهي تدخل في إطار هيكل يسمح باستقبال الزبائن وإرضائهم.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنه ووفقا للمادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ بتاريخ 13 مارس 1982 وبعد التسجيل في قائمة المؤسسات المالية؛ تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومقره الاجتماعي في البليدة، هذا وكانت المادة 2 من المرسوم ذاته قد أعطت الشخصية القانونية واستقلالية المالية له، واعتبرته تاجرا في كل تصرفاته وعلاقته مع الغير، وبرأس مال قدره 33.000.000.000 مقسم إلى 33000 سهم وقيمته الأحادية 1.000.000 ، وتخضع للتنظيمات والقوانين المنصوص عليها في:

- قانون 81/88 المؤرخ في 21-01-1988.
- ترتيبات القانون التجاري.
- قانون 12/86 المؤرخ في 19-08-1986.
- قانون 06/88 المؤرخ في 12-01-1988.
- القانون التأسيسي والنصوص الملحقة.

ومن ثم فهو يخضع إلى:

- القواعد العامة المتعلقة بنظام القرض والبنك.
- الترتيبات القانونية والتنظيمية سارية المفعول فيما يتعلق بأهدافها وأعمالها وهيكلها.
- القواعد المنصوص عليها في القانون الداخلي.

تكون البنك في بداية مشواره 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني BNA، ووفقا للمادة 3 من المرسوم على أنه يمكن للبنك فتح فروع ووكالات وشبابيك في إطار تنظيم لا مركزي يتماشى مع الأهداف المرسومة له بالتجانس مع السياسة التنموية والحكومية المتفق عليها.

الشكل (1.3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

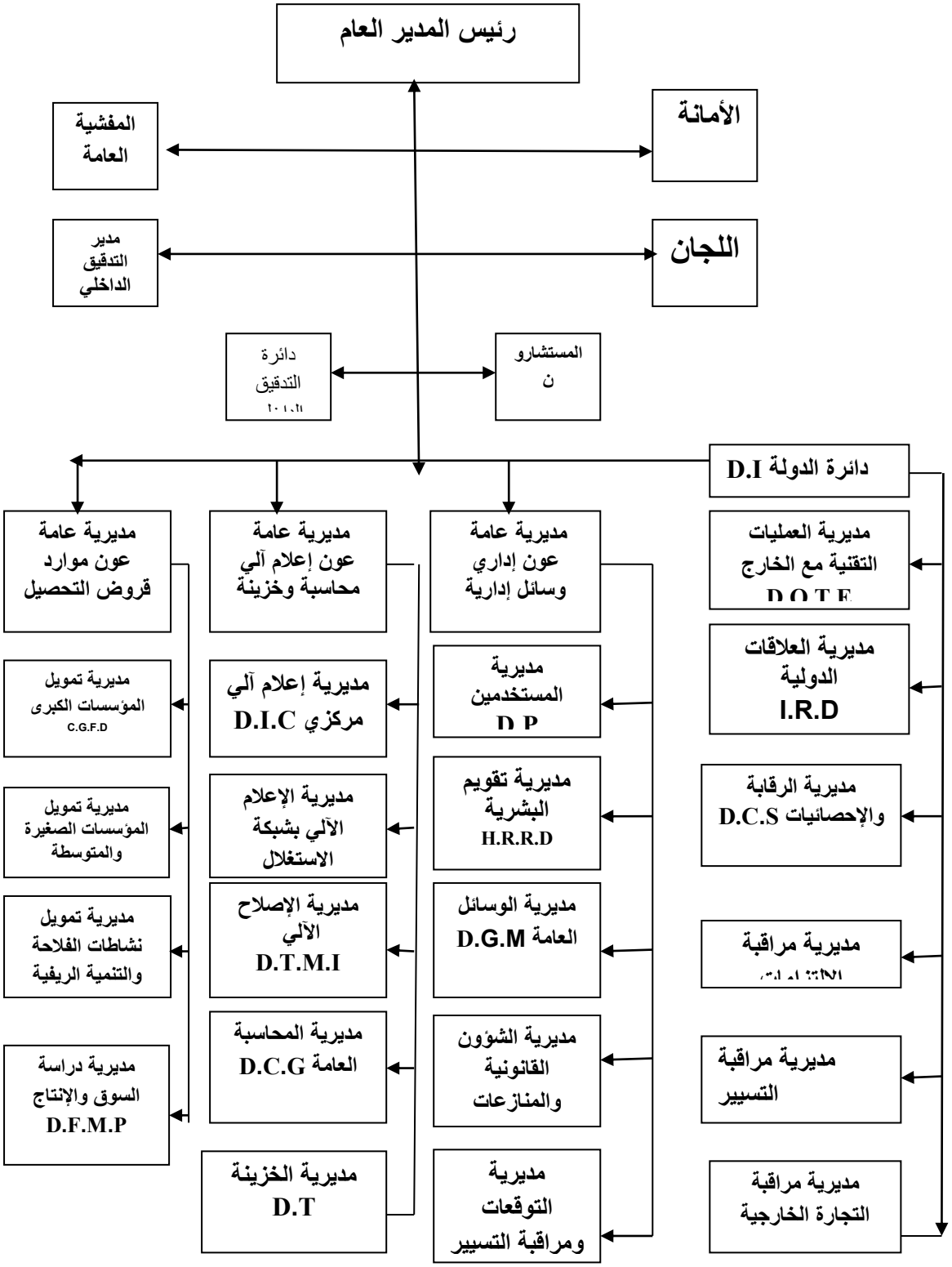

المصدر: وثائق مقدم من قبل البنك.

ثانيا:الهيكل التنظيمي للوكالة المستقبلة:

إن وكالة تيارت تتفرع على نحو يوزع المهام وفقا لطبيعة كل مصلحة كما يلي: [1]

أ. مصلحة الزبائن: إن مصلحة الزبائن في وكالة تيارت تهتم بكل ما الحاجات البنكية والاهتمامات المالية للعملاء، وفيها نجد:

- **المحفظة البنكية** : وتعتبر من أهم مصالح الوكالة، وتعنى بالعمليات التي لا تمس السيولة النقدية "النقد الملموس"، وتشتغل بوثائق رسمية داخلية وخارجية*، وتتمثل أهم العمليات التي في :

✓ **القبض؛** ويعبر عنه بعملية تحويل القيم المالية التي يقدمها العملاء في شكل شيكات مسلمة من بنوك مختلفة.

✓ **عملية التحويل؛** أي انتقال الأرصدة من حساب إلى حساب في الوكالة نفسها أو إلى بنك آخر، وتعتمد هذه العملية على وثيقة تسمى وصلة الوكالة، وبناءا على طلب من العميل.

✓ **شيك مضمون الدفع:** هي عمليات بنكية داخلية تسلم بصددها الوكالة شيكا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للشيك المضمون، وهذا من أجل إثبات للمستفيد الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد، والذي يمكن وقفه للجهة المستفيدة إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

- **الصندوق:** يعتبر القلب النابض لأي وكالة بنكية، بالنظر لخصوصيته المتمثلة بشكل أساسي في عمليات السيولة، ويعتبر الصندوق أحد أهم عناصر البنك، ويعمل بالتنسيق الدائم والمستمر والمباشر مع المحفظة البنكية والشباك.

- **الشباك:** هو تلك المصلحة التي تتم فيها عملية التسجيل المحاسبي لعمليات السحب والإيداع.

ب. مصلحة القرض: تعتبر مصلحة هامة لأي بنك تجاري حيث تهتم هذه المصلحة بدراسة كل أنواع طلبات القروض ومعالجتها حيث تركز على عدة نقاط منها، لاسيما ما تعلق بالمردودية، وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض وذلك من أجل التغطية و الحالات عدم التسديد والعجز.

[1] – من وثائق البنك.

* العمليات الداخلية هي تلك العمليات التي تتعلق بزبائن الوكالة، فحين أن العمليات الخارجية هي تلك العمليات التي تتم بين البنوك.

كما تعمل هذه المصلحة أيضا على إعداد الإحصائيات البنكية، الشهرية والثلاثية والسنوية الخاصة بالوكالة، وهذا من أجل الاستغلال الأمثل لتدرج السلطات داخل الهرم البنكي للوكالة.

ج. **الخلية القضائية:** تعتبر هذه المصلحة مستقلة النشاط نسبيا حيث تميل طبيعة نشاطها إلى الجانب الإداري، بحيث تسهر على:

- ✓ العمل على القضايا والنزاعات التي تخص الوكالة.
- ✓ القيام بعمليات التحصيل البنكي.
- ✓ فتح الحسابات البنكية، وكذا التأكد من سلامة الوثائق وصحة الملفات المقدمة إداريا والتأكد من عدم وجود أي أخطاء توقع الزبون والبنك في مشاكل.
- ✓ متابعة الملفات التي فيها مشاكل، والعمل على تطبيق القانون البنكي.

ولعل الشكل التالي يلخص لنا الهيكل التنظيمي للوكالة بتيارت:

الشكل (2.3): المخطط التنظيمي لوكالة تيارت:

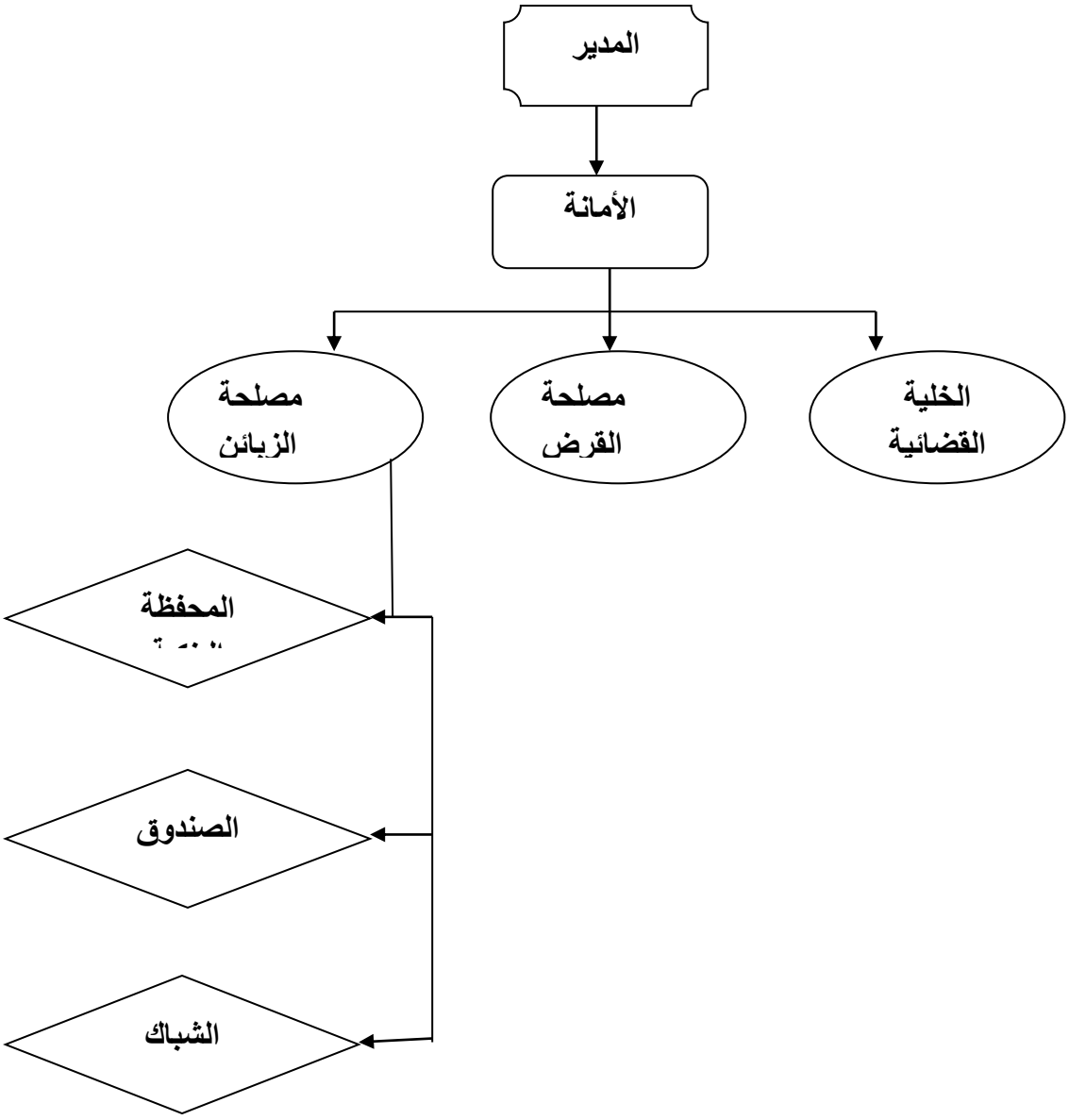

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني:مهام ووظائف الوكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تيارت:

تماشيا مع التوازن والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووفقا للمخططات والبرامج المستحدثة للنهوض بالنظام البنكي الجزائري، فإن وكالة تيارت وكغيرها من الوكالات التابعة للبنك تعمل على ما يلي:

- **أولا: في مجال المحاسبة والمالية:** يعتبر دورها هام بالنظر إلى العمليات المحاسبية التي تقوم بها في إطار لامركزية المحاسبة وهذا على النحو التالي:
  - التدقيق وضبط الحسابات.
  - دراسة واستغلال الإحصائيات المحاسبية.
  - السهر على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي.
  - متابعة حسابات الزبائن.متابعة الإمكانيات المتاحة لها لمعالجة جميع العمليات المحاسبية.
  - التسيير الجيد لحسابات الممتلكات والموارد.
- **ثانيا: في مجال تسيير الشؤون العامة:** وتعمل الوكالة على ما يلي:
  - متابعة تسيير عمليات الجرد المتعلقة بالأموال والعقارات الخاصة بالوكالة.
  - السهر على نظافة وأمن كل العقارات والمنقولات التابعة للوكالة.
  - تسجيل التأمينات الخاصة للحفاظ على الممتلكات.
  - تسجيل كافة طلبات الوكالة المتعلقة بالإمداد المادي وتبليغها للفرع التابع للبنك على مستوى الولاية.
  - العمل على شراء المنقولات والتجهيزات حسب احتياجات الوكالة.
- **ثالثا: في مجال الاستغلال:** وتتمثل مهمة الوكالة في السهر على:
  - السعي لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة المركزية للفرع.
  - كتابة تقارير النشاط في جمع الموارد والعمليات المالية ومراقبة ومتابعة انجاز الأهداف.
  - إحصاء وتقويم واستغلال النتائج لإنشاء تصريحات عدم الدفع.
- **رابعا في مجال الالتزام:** وتنحصر مهام الوكالة في هذا المجال كما يلي:
  - مراقبة انجاز القروض الممنوحة.
  - دراسة طلبات القروض للقطاعين العام والخاص.

- **في المجال القانوني:** تعمل الوكالة على:

- دراسة الطلبات المتعلقة بتحويل المديونية من زبون إلى آخر واقتراح كل الإجراءات الرامية إلى استرجاعها.
- اللجوء عند الضرورة إلى خدمات المحامي والسهر على متابعة الأعمال الموكلة إليه.
- دراسة واقتراح الحلول المتعلقة بالتسديدات الودية.
- السهر على تثبيت كل الضمانات ومراقبة صلاحيات بالتنسيق مع الجهة المركزية.

➢ **في مجال الإعلام الآلي**: ونجدها تسعى إلى:

- جمع المعلومات وتخزينها آليا.
- استغلال التطبيقات الإعلامية بما يناسب أهداف البنك بصفة عامة.
- تسيير التجهيزات الإعلامية والسهر على صيانتها وحسن سيرها.
- ضمان أمن التجهيزات الآلية من كل الجوانب.
- اقتراح التحسينات المتعلقة بالتطبيقات الآلية.
- تقييم المستوى المهني والعلمي للمستخدمين من أجل القيام بالمخططات التكوينية.

➢ **في مجال المراقبة**: ونجد أن الوكالة تقوم بـــ:

- مراقبة التزاماتها تجاه الغير ومتابعة القروض.
- متابعة جميع العمليات المنجزة.

➢ **في مجال التكوين**: تقوم الوكالة بـــ:

- تقييم المستوى العلمي والمهني للمستخدمين وإرسال التقارير للفرع بغية القيام بالمخططات التكوينية.
- إحصاء وتسجيل المستخدمين في فروع التكوين عن بعد.
- تقديم التوجيهات الأساسية ومراقبة تنفيذها بالنسبة للمستخدمين الجدد.

المطلب الثالث: الطريقة والأدوات المعتمدة الدراسة:

أولا: منهج الدراسة:

تعتبر إدارة المخاطر المالية باستعمال طريقة القرض التنقيطي من أهم الطرق المستحدثة، ولمعرفة دورها في الحد من المخاطر ، وتحقيق الهدف من الدراسة المشار إليه فيما تم عرضه سابقا اعتمدنا منهج دراسة حالة، وذلك في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك كما يلي:

- **الحدود الزمنية:** استغرقت مدة تربصنا بالبنك حوالي شهر وذلك ابتداء من تاريخ: 2017/03/16م إلى غاية 2017/04/13م.
- **الحدود المكانية:** الإطار المكاني الذي اخترناه هو وكالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت.
- وبناءا على ما تقدم فإننا سنستعين بمنهجين أساسيين لتحقيق أهداف هذه الدراسة :

أ. المنهج التحليلي: هنا سنلجأ إلى شرح الظاهرة بشكل دقيق من شانه أن يسمح لنا بالغوص في أعماقها ومن ثم معرفة تفاصيلها وخباياها ولذلك سنتناول نوعان من التحليل

– تحليل المضمون: أي شرح وتفسير جميع العناوين التي يتضمنها الفصل.

– تحليل المعطيات: أي تحليل أرقام الجداول، والتعليق عليها، وسنحاول الارتقاء إلى شرح ما بين الأرقام.

ب. المنهج المقارن: وفيه سنقوم بالموازنة (المقارنة) بين المؤسسات العاجزة والمؤسسات السليمة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في 15مؤسسة بافتراض طالبة للقروض من الوكالة المعنية، للفترة الممتدة من 2017/01/02م إلى غاية 2017/03/10م وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، وهذه المؤسسات تتعامل مع الوكالة في مجال الإقراض البنكي، وفيها ميزنا ما يلي:

- **المؤسسات السليمة:** وتم تحديدها على أساس تعاملاتها السابقة مع بنك الفلاحة التنمية الريفية وكذا تعاملاته مع البنوك الأخرى كونها أدت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المستحقة، وقد تم تحديدها بـــ: 10مؤسسة.

➢ **المؤسسات العاجزة:** وهي تلك المؤسسات التي عانت من مشاكل في التسديد خلال مسارها التجاري سواء مع البنك أو مع بنوك أخرى، وقدر عددها بـــ: 5 مؤسسات.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن كل هذه المؤسسات ناشطة في القطاع الخاص، ذلك كون أن المؤسسات العمومية مدعمة من قبل الدولة.

هذا وكنا قد حددنا عينة الإثبات بـــ: 5 مؤسسات كما هو موزع في الشكل الأتي:

الشكل (1.3): التوزيع الإحصائي للمؤسسات المدروسة:

الفئات	عينة الإنشاء	عينة الإثبات	المجموع
المؤسسات السليمة	**10**	**5**	**15**
المؤسسات العاجزة	**5**	**5**	**10**
المجموع	**15**	**10**	**25**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما تم تقديمه من إدارة الوكالة.

ثالثا: الأسلوب المستخدم في جمع البيانات: قد تم الاستعانة بأسلوبين هما:

الأسلوب الاستقرائي: وهذا يعني التوصل إلى تقرير حقائق معينة من واقع ملاحظتنا في الحياة العملية واستقرائنا لها.

الأسلوب الاستنباطي: وذلك من خلال استنتاج حقائق معينة من واقع بيانات موجودة والمعترف بصحتها.

ويتم هذا من خلال ما يلي:

- تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع.
- تفريغ المعلومات وجدولتها.
- تحليل وتقييم البيانات.
- عرض النتائج.
- صياغة النتائج.

– تحليل وتحديد العلاقات التي يحتمل وجودها بين المتغيرات التي اصفر عنها البحث.

رابعا: أسباب وأهداف الدراسة الميدانية: تعتبر إدارة المخاطر المالية باستعمال طريقة القرض التنقيطي من المواضيع الحديثة والثرية، التي يتجاوز الحديث فيها المعرفة الأكاديمية إلى الممارسة الميدانية، لذا فإننا لم نكتفي بسرد هذه الظاهرة نظريا بل إننا لجأنا إلى دراسة الوكالة رقم 425 التابعة لبنك الفلاحة، والتنمية للإطلاع عن كثب على خبايا طريقة التنقيط، وهذا بالنظر للأسباب التالية:

- صعوبة استيعاب موضوع البحث اعتمادا على المعرفة الأكاديمية دون الاطلاع على الواقع الفعلي للظاهرة.
- أهمية طريقة التنقيط في التحكم في المخاطر المالية بالنظر للمزايا العديدة التي تحققها الطريقة.
- محاولة إسقاط ما تم تناوله نظريا في الفصلين السابقين على الواقع.

ولعل هذه الدوافع من شأنها تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية التنقيط في إدارة المخاطر البنكية.
- رصد أهم المتغيرات الكلية والجزئية التي تستعين بها البنوك التجارية لبناء نموذج التنقيط.
- تحديد مدى استجابة البنك الجزائري للطرق الحديثة في تسيير المخاطر البنكية.
- إيجاد سبل لإدارة الخطر المالي لخدمة صالح المنظومة البنكية الجزائرية بأكملها، وجعل العميل فاعلا أساسيا في تحقيق هذه المصلحة من خلال رسم سياسات تعزز الدور الإنمائي للبنوك في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة إمكانية منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقرض استثماري باستعمال طريقة التنقيط:

كغيره من البنوك التجارية يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تعظيم الأرباح، لذا فإن قرار منح الائتمان يعتبر قرارا هاما لا يتخذ إلا بعد دراسة معمقة، ذلك حتى يضمن البنك التجاري حقه في استرجاع قيمة القرض وما يترتب عنها من فوائد، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق كيفية اتخاذ قرار منح الائتمان باستعمال طريقة القرض التنقيطي.

المطلب الأول: دراسة ملف القرض الاستثماري:

من بين أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو القرض الاستثماري لذا سوف تتمحور دراستنا بشكل أساسي عبر المراحل التي يمر بها القرض حتى يصل إلى العميل.

أولا: سير ملف القرض: يتوجه العميل المقترض بطلب خطي إلى مصلحة القرض يكون محتواه كما يلي:

Nom, Prénom
Adresse
Cp-Ville

Destinataire
Adresse
Cp-Ville
A <….>,Le <…>

Madame/ Monsieur,

Pour donner vie à un projet personnel je me permets de contacter votre banque de solliciter pour un prêt bancaire.

Je souhaiterais en effet [précisez ici le projet], mes ressources personnelles ne suffisant pas pour réaliser ce projet, j'ai besoin d'un support financière complémentaire pour le mener à bien.

Le cout de projet est estimer à X DA et je pourrais apporter un montant de Y DA. Le besoin en financement restant est donc de Z DA.

Vous trouverez joints à cette lettre tous les documents et pièces justificatives nécessaires à ma demande de crédit, à savoir :[listez ici les documents].

Je me tiens évidemment à votre disposition pour tout renseignement complémentaire jugerez utile.

En vous remerciant de l'attention que vous porterez à ma demande, je vous prie d'agréer Madame/Monsieur, mes respectueuses salutations.

La signature

ومع الطلب يقدم الزبون الوثائق التالية:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة الإقامة.
- شهادة الميلاد الأصلية رقم 12.
- عقد الكراء لمدة 5 سنوات لمحل إقامة النشاط، أو صك الملكية.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- السجل التجاري.
- رقم التعريف الجبائي والبند الضريبي.
- الدراسة الفنية للمشروع الذي سيمول بالقرض (دراسة الجدوى الاقتصادية).
- معلومات حول مسير المشروع، وما يملكه من مؤهلات علمية وعملية.
- وقد تطلب الوكالة وثائق أخرى من العميل: كشهادة عدم الانخراط في CASNOS أو CNAS بحسب حاجتها لذلك.

ثانيا: دراسة الضمانات: في إطار تسيير مخاطر الائتمان:واحتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، تطلب الوكالة الحصول على جملة من الضمانات التي تحمي حق البنك في حصوله على قيمة القرض والفوائد معا في حالة تعسر العميل المقترض عن السداد، وتحتوي في غالب الأحيان على:

- تحديد نسبة المساهمة الشخصية للعميل في القرض.
- اشتراك المؤسسة في صندوق التأمين على الأخطار.
- الرهن الحيازي للعتاد، والرهن العقاري للأراضي.
- تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض
- سندات لأمر.
- اتفاقية القرض.

المطلب الثاني: تحليل القرض:

أولا: جمع المعلومات الضرورية:

يقوم البنك بعد الحصول على طلب الائتمان بجمع المعلومات من مصادر داخلية وخارجية للهيئات المقترضة من أجل الإلمام الجيد بالوضعية المالية لهذه الأخيرة، وذلك على النحو التالي:

أ. **المتغيرات المحاسبية:** كما سبق وأسلفنا الذكر فإن المتغيرات المحاسبية فهي تلك المتغيرات القابلة للقياس الكمي، ويتم الحصول عليها من القوائم المالية للمؤسسات طالبة القرض، وإجمالا ووفقا لطريقة القرض التنقيطي تتحدد بـــ 13 متغيرا يلخصها هذا الجدول:

الجدول (2.3): المتغيرات المحاسبية لتحليل القرض:

المتغيرة	كيفية حسابها
R_1	**نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة /إجمالي الديون.
R_2	(المخزونات+إ.المباع+إ.المحقق)/ الديون قصيرة الأجل.
R_3	رأس المال العامل/(قيم الاستغلال+قيم غير الجاهزة)
R_4	نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال.
R_5	**نسبة دوران المخزون** = المخزون/رقم الأعمال.
R_6	**نسبة المردودية المالية** = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
R_7	**نسبة مردودية النشاط** = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.
R_8	المصاريف المالية / رقم الأعمال.
R_9	**نسبة السيولة الآنية** = القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل
R_{10}	**نسبة السيولة المختصرة** = (القيم الجاهزة + القيم القابلة للتحقيق)/ديون قصيرة الأجل.
R_{11}	**أجور عوامل الإنتاج** = أعباء العمال /القيمة المضافة.
R_{12}	**القدرة على السداد** = ديون مالية / قدرة التمويل الذاتي.
R_{13}	**نسبة دوران العملاء** = الزبائن / رقم الأعمال.

المصدر: من إعداد الطالبة.

ب. المتغيرات فوق المحاسبية: وهي جملة المتغيرات التي لا يمكن قياسها كميا، وتلعب دورا كبيرا في تشخيص وضعية المؤسسات الطالبة للتمويل، وتتجسد أساسا في ما يلي:

- **الشكل القانوني للمؤسسة:** أي نوعية المؤسسة وفقا للتصنيف القانوني لها: شركات فردية،شركات المساهمة، شركات التضامن، شركات ذات المسؤولية المحدودة ...الخ
- **قطاع النشاط:** ويقصد به المجال الاقتصادي الذي تنشط المؤسسة فيه (صناعي، تجاري، خدماتي).
- **نوع الضمان المقدم:** وهناك ثلاث أنواع:
  - ✓ **ضمانات شخصية.**
  - ✓ **ضمانات حقيقية.**
  - ✓ **ضمانات مختلطة:** وهي مزيج بين الضمانات الشخصية والحقيقية.
- **عمر المؤسسة:** ويتم تحديده وفقا للمعادلة:

عمر المؤسسة = تاريخ طلب القرض – تاريخ إنشاء المؤسسة

- **أقدمية المؤسسة:** وتحسب على النحو التالي:

أقدمية المؤسسة = تاريخ طلب القرض – تاريخ الدخول في علاقة مع البنك

- **وضعية المؤسسة:** ويقيم كما يلي:
  - ✓ 0 للمؤسسات العاجزة.
  - ✓ 1 للمؤسسات السليمة.

ثانيا: بناء نموذج Scoring:

أ. **تبويب المتغيرات المحاسبية:** بعد الحصول على المعلومات يتم تفريغها وإسقاطها في نموذج التنقيط من خلال إعداد مصفوفة البيانات كما يلي:

الشكل (3.3): مصفوفة البيانات:

	R_1	R_2	R_3	R_4	R_5	R_6	R_7	R_8	R_9	R_{10}	R_{11}	R_{12}	R_{13}
$Ø_1$	$ð_1^1$	$ð_1^2$	$ð_1^3$	$ð_1^4$	$ð_1^5$	$ð_1^6$	$ð_1^7$	$ð_1^8$	$ð_1^9$	$ð_1^{10}$	$ð_1^{11}$	$ð_1^{12}$	$ð_1^{13}$
$Ø_2$	$ð_2^1$	$ð_2^2$	$ð_2^3$	$ð_2^4$	$ð_2^5$	$ð_2^6$	$ð_2^7$	$ð_2^8$	$ð_2^9$	$ð_2^{10}$	$ð_2^{11}$	$ð_2^{12}$	$ð_2^{13}$
$Ø_3$	$ð_3^1$	$ð_3^2$	$ð_3^3$	$ð_3^4$	$ð_3^5$	$ð_3^6$	$ð_3^7$	$ð_3^8$	$ð_3^9$	$ð_3^{10}$	$ð_3^{11}$	$ð_3^{12}$	$ð_3^{13}$
$Ø_4$	$ð_4^1$	$ð_4^2$	$ð_4^3$	$ð_4^4$	$ð_4^5$	$ð_4^6$	$ð_4^7$	$ð_4^8$	$ð_4^9$	$ð_4^{10}$	$ð_4^{11}$	$ð_4^{12}$	$ð_4^{13}$
$Ø_5$	$ð_5^1$	$ð_5^2$	$ð_5^3$	$ð_5^4$	$ð_5^5$	$ð_5^6$	$ð_5^7$	$ð_5^8$	$ð_5^9$	$ð_5^{10}$	$ð_5^{11}$	$ð_5^{12}$	$ð_5^{13}$
$Ø_6$	$ð_6^1$	$ð_6^2$	$ð_6^3$	$ð_6^4$	$ð_6^5$	$ð_6^6$	$ð_6^7$	$ð_6^8$	$ð_6^9$	$ð_6^{10}$	$ð_6^{11}$	$ð_6^{12}$	$ð_6^{13}$
$Ø_7$	$ð_7^1$	$ð_7^2$	$ð_7^3$	$ð_7^4$	$ð_7^5$	$ð_7^6$	$ð_7^7$	$ð_7^8$	$ð_7^9$	$ð_7^{10}$	$ð_7^{11}$	$ð_7^{12}$	$ð_7^{13}$
$Ø_8$	$ð_8^1$	$ð_8^2$	$ð_8^3$	$ð_8^4$	$ð_8^5$	$ð_8^6$	$ð_8^7$	$ð_8^8$	$ð_8^9$	$ð_8^{10}$	$ð_8^{11}$	$ð_8^{12}$	$ð_8^{13}$
$Ø_9$	$ð_9^1$	$ð_9^2$	$ð_9^3$	$ð_9^4$	$ð_9^5$	$ð_9^6$	$ð_9^7$	$ð_9^8$	$ð_9^9$	$ð_9^{10}$	$ð_9^{11}$	$ð_9^{12}$	$ð_9^{13}$
$Ø_{10}$	$ð_{10}^1$	$ð_{10}^2$	$ð_{10}^3$	$ð_{10}^4$	$ð_{10}^5$	$ð_{10}^6$	$ð_{10}^7$	$ð_{10}^8$	$ð_{10}^9$	$ð_{10}^{10}$	$ð_{10}^{11}$	$ð_{10}^{12}$	$ð_{10}^{13}$
$Ø_{11}$	$ð_{11}^1$	$ð_{11}^2$	$ð_{11}^3$	$ð_{11}^4$	$ð_{11}^5$	$ð_{11}^6$	$ð_{11}^7$	$ð_{11}^8$	$ð_{11}^9$	$ð_{11}^{10}$	$ð_{11}^{11}$	$ð_{11}^{12}$	$ð_{11}^{13}$
$Ø_{12}$	$ð_{12}^1$	$ð_{12}^2$	$ð_{12}^3$	$ð_{12}^4$	$ð_{12}^5$	$ð_{12}^6$	$ð_{12}^7$	$ð_{12}^8$	$ð_{12}^9$	$ð_{12}^{10}$	$ð_{12}^{11}$	$ð_{12}^{12}$	$ð_{12}^{13}$
$Ø_{13}$	$ð_{13}^1$	$ð_{13}^2$	$ð_{13}^3$	$ð_{13}^4$	$ð_{13}^5$	$ð_{13}^6$	$ð_{13}^7$	$ð_{13}^8$	$ð_{13}^9$	$ð_{13}^{10}$	$ð_{13}^{11}$	$ð_{13}^{12}$	$ð_{13}^{13}$
$Ø_{14}$	$ð_{14}^1$	$ð_{14}^2$	$ð_{14}^3$	$ð_{14}^4$	$ð_{14}^5$	$ð_{14}^6$	$ð_{14}^7$	$ð_{14}^8$	$ð_{14}^9$	$ð_{14}^{10}$	$ð_{14}^{11}$	$ð_{14}^{12}$	$ð_{14}^{13}$
$Ø_{15}$	$ð_{15}^1$	$ð_{15}^2$	$ð_{15}^3$	$ð_{15}^4$	$ð_{15}^5$	$ð_{15}^6$	$ð_{15}^7$	$ð_{15}^8$	$ð_{15}^9$	$ð_{15}^{10}$	$ð_{15}^{11}$	$ð_{15}^{12}$	$ð_{15}^{13}$
$Ø_{16}$	$ð_{16}^1$	$ð_{16}^2$	$ð_{16}^3$	$ð_{16}^4$	$ð_{16}^5$	$ð_{16}^6$	$ð_{16}^7$	$ð_{16}^8$	$ð_{16}^9$	$ð_{16}^{10}$	$ð_{16}^{11}$	$ð_{16}^{12}$	$ð_{16}^{13}$
$Ø_{17}$	$ð_{17}^1$	$ð_{17}^2$	$ð_{17}^3$	$ð_{17}^4$	$ð_{17}^5$	$ð_{17}^6$	$ð_{17}^7$	$ð_{17}^8$	$ð_{17}^9$	$ð_{17}^{10}$	$ð_{17}^{11}$	$ð_{17}^{12}$	$ð_{17}^{13}$
$Ø_{18}$	$ð_{18}^1$	$ð_{18}^2$	$ð_{18}^3$	$ð_{18}^4$	$ð_{18}^5$	$ð_{18}^6$	$ð_{18}^7$	$ð_{18}^8$	$ð_{18}^9$	$ð_{18}^{10}$	$ð_{18}^{11}$	$ð_{18}^{12}$	$ð_{18}^{13}$
$Ø_{19}$	$ð_{19}^1$	$ð_{19}^2$	$ð_{19}^3$	$ð_{19}^4$	$ð_{19}^5$	$ð_{19}^6$	$ð_{19}^7$	$ð_{19}^8$	$ð_{19}^9$	$ð_{19}^{10}$	$ð_{19}^{11}$	$ð_{19}^{12}$	$ð_{19}^{13}$
$Ø_{20}$	$ð_{20}^1$	$ð_{20}^2$	$ð_{20}^3$	$ð_{20}^4$	$ð_{20}^5$	$ð_{20}^6$	$ð_{20}^7$	$ð_{20}^8$	$ð_{21}^9$	$ð_{21}^{10}$	$ð_{21}^{11}$	$ð_{21}^{12}$	$ð_{21}^{13}$
$Ø_{21}$	$ð_{21}^1$	$ð_{21}^2$	$ð_{21}^3$	$ð_{21}^4$	$ð_{21}^5$	$ð_{21}^6$	$ð_{21}^7$	$ð_{21}^8$	$ð_{21}^9$	$ð_{21}^{10}$	$ð_{21}^{11}$	$ð_{21}^{12}$	$ð_{21}^{13}$
$Ø_{22}$	$ð_{22}^1$	$ð_{22}^2$	$ð_{22}^3$	$ð_{22}^4$	$ð_{22}^5$	$ð_{22}^6$	$ð_{22}^7$	$ð_{22}^8$	$ð_{22}^9$	$ð_{22}^{10}$	$ð_{22}^{11}$	$ð_{22}^{12}$	$ð_{22}^{13}$
$Ø_{23}$	$ð_{23}^1$	$ð_{23}^2$	$ð_{23}^3$	$ð_{23}^4$	$ð_{23}^5$	$ð_{23}^6$	$ð_{23}^7$	$ð_{23}^8$	$ð_{23}^9$	$ð_{23}^{10}$	$ð_{23}^{11}$	$ð_{23}^{12}$	$ð_{23}^{13}$
$Ø_{24}$	$ð_{24}^1$	$ð_{24}^2$	$ð_{24}^3$	$ð_{24}^4$	$ð_{24}^5$	$ð_{24}^6$	$ð_{24}^7$	$ð_{24}^8$	$ð_{24}^9$	$ð_{24}^{10}$	$ð_{24}^{11}$	$ð_{24}^{12}$	$ð_{24}^{13}$
$Ø_{25}$	$ð_{25}^1$	$ð_{25}^2$	$ð_{25}^3$	$ð_{25}^4$	$ð_{25}^5$	$ð_{25}^6$	$ð_{25}^7$	$ð_{25}^8$	$ð_{25}^9$	$ð_{25}^{10}$	$ð_{25}^{11}$	$ð_{25}^{12}$	$ð_{25}^{13}$
$Ø_{26}$	$ð_{26}^1$	$ð_{26}^2$	$ð_{26}^3$	$ð_{26}^4$	$ð_{26}^5$	$ð_{26}^6$	$ð_{26}^7$	$ð_{26}^8$	$ð_{26}^9$	$ð_{26}^{10}$	$ð_{26}^{11}$	$ð_{26}^{12}$	$ð_{26}^{13}$
$Ø_{27}$	$ð_{27}^1$	$ð_{27}^2$	$ð_{27}^3$	$ð_{27}^4$	$ð_{27}^5$	$ð_{27}^6$	$ð_{27}^7$	$ð_{27}^8$	$ð_{27}^9$	$ð_{27}^{10}$	$ð_{27}^{11}$	$ð_{27}^{12}$	$ð_{27}^{13}$
$Ø_{28}$	$ð_{28}^1$	$ð_{28}^2$	$ð_{28}^3$	$ð_{28}^4$	$ð_{28}^5$	$ð_{28}^6$	$ð_{28}^7$	$ð_{28}^8$	$ð_{28}^9$	$ð_{28}^{10}$	$ð_{28}^{11}$	$ð_{28}^{12}$	$ð_{28}^{13}$
$Ø_{29}$	$ð_{29}^1$	$ð_{29}^2$	$ð_{29}^3$	$ð_{29}^4$	$ð_{29}^5$	$ð_{29}^6$	$ð_{29}^7$	$ð_{29}^8$	$ð_{29}^9$	$ð_{29}^{10}$	$ð_{29}^{11}$	$ð_{29}^{12}$	$ð_{29}^{13}$
$Ø_{30}$	$ð_{30}^1$	$ð_{30}^2$	$ð_{30}^3$	$ð_{30}^4$	$ð_{30}^5$	$ð_{30}^6$	$ð_{30}^7$	$ð_{30}^8$	$ð_{30}^9$	$ð_{30}^{10}$	$ð_{30}^{11}$	$ð_{30}^{12}$	$ð_{30}^{13}$

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من الوكالة محل الدراسة.

حيث أن:

R_i: تمثل نسبة المتغيرات ويتم إعدادها وفقا للمعادلات التي سبق وعرجنا على طريقة حسابها، ويتم استخلاصها من القوائم المالية للمؤسسة.

$Ø_n$: تمثل المؤسسات المعنية بالدراسة.

$ð_{in}$: تعبر عن القيمة المتحصل عليها لكل مؤسسة.

ب. تبويب المتغيرات فوق المحاسبية: وتتم هذه العملية بالاعتماد الكلي على التحليل الإحصائي للمتغيرات كما يلي:

- **بالنسبة لمتغير عمر المؤسسة:** من المؤكد أن عمر المؤسسات الطالبة الائتمان يختلف لذا وجب علينا أخذ هذا العامل بعين الاعتبار، حيث لدينا:

الجدول (3.3): عمر المؤسسات طالبة القرض:

حالة المؤسسة / عمرها الإنتاجي	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة
$Ø_1$	20	/
$Ø_2$	18	/
$Ø_3$	19	/
$Ø_4$	15	/
$Ø_5$	9	/
$Ø_6$	8	/
$Ø_7$	5	/
$Ø_8$	7	/
$Ø_9$	10	/
$Ø_{10}$	14	/
$Ø_{11}$		3
$Ø_{12}$		1
$Ø_{13}$		2
$Ø_{14}$		4
$Ø_{15}$		2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من البنك.

نقوم بتبويب هذه المعلومات في جدول تكراري مزدوج يوضح العلاقة بين الوضعية المالية للمؤسسة وعمرها، لذا نقوم بحساب عدد وطول الفئات ووفقا للعلاقة:

عدد الفئات = 1+ 3.322 *log n

و:

طول الفئات = عدد الفئات / 1+ R

حيث: R: هو المدى أي الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة (السنوات).

n: عدد المشاهدات وهنا هو عدد المؤسسات.

وعليه فإن:

1+ 3.322 *log 15 = **4.906**

أي ما يقارب العدد الصحيح 5، وبالتالي فإن طول الفئة هو:

4= 1/5+(20-1)

ومنه فإن توزيع المؤسسات حسب العمر يكون بالشكل التالي:

الجدول (3.4): توزيع المؤسسات طالبة القرض حسب العمر:

فئات العمر	وضعية المؤسسة		الإجمالي
	السليمة	العاجزة	
أقل من 4 سنوات	00	4	4
]8-4]	02	1	3
]12-8]	03	0	3
]16-12]	02	0	2
[20-16]	03	0	3
المجموع	10	5	15

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل (4.3): توزيع المؤسسات طالبة القرض حسب العمر:

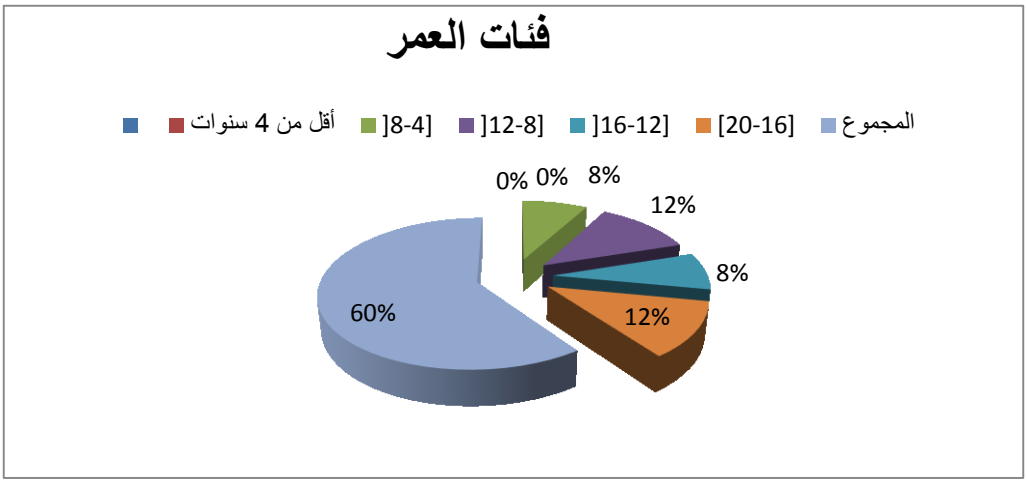

المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من الجدول المدون أعلاه أن المؤسسات العاجزة لا يزيد عمرها عن 4 سنوات كأقصى تقدير، في حين نجد أن ما يمثل نسبة 60 % من المؤسسات السليمة عمرها يتراوح من 4 إلى 12 سنوات، بينما تبلغ نسبة التي يتراوح عمرها ما بين 16 إلى 20 سنة ما يعادل 12 % وهي نسبة معقولة، كون أنه كلما زادت أقدمية المؤسسة زادت حصتها السوقية وبالتالي تقل المخاطر.

- **بالنسبة لمتغير أقدمية العلاقة:** لدينا عينة دراسة تتكون من 15 مؤسسة اقتصادية كلها لها تعاملات سابقة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أن:

الجدول (3.5): تعاملات البنك السابقة مع المؤسسات المقترضة:

حالة المؤسسة / أقدمية العلاقة	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة
$Ø_1$	10	/
$Ø_2$	10	/
$Ø_3$	8	/
$Ø_4$	7	/
$Ø_5$	3	/
$Ø_6$	5	/
$Ø_7$	6	/
$Ø_8$	2	/
$Ø_9$	4	/
$Ø_{10}$	5	/
$Ø_{11}$	/	1
$Ø_{12}$	/	1
$Ø_{13}$	/	1
$Ø_{14}$	/	1
$Ø_{15}$	/	1

المصدر:من وثائق البنك.

وبإتباع نفس الطريقة في تحديد طول الفئات وعددها نجد:

15 log* 3.322 +1 = **4.906**

أي 5 فئات، أما بالنسبة إلى طول الفئة يكون كما يلي:

(10-1)+1/5 =**2**

وعليه يصبح الجدول كما يلي:

الجدول (6.3): أقدمية المؤسسات المقترضة:

فئات العمر	وضعية المؤسسة		الإجمالي
	السليمة	العاجزة	
أقل من 2سنوات	/	5	05
]4-2 [	02	0	02
] 6-4[	03	0	03
]8-6[	02	0	02
[10-8]	03	0	03
المجموع	10	5	15

المصدر: من إعداد الطالبة.

➢ **بالنسبة لمتغير الضمان:** تم تصنيف العينة محل الدراسة حسب نوع الضمان إلى ما يلي:

الجدول (7.3): توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان:

نوع الضمان	وضعية المؤسسة				الإجمالي	
	سليمة		عاجزة			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
شخصي	–	–	–	–	–	–
حقيقي	5	%50	–	–	5	%33.33
شخصي + حقيقي	5	%50	5	%100	10	%66.67
المجموع	10	%100	5	%100	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة.

الملاحظة الأولية للجدول توحي أن إجمالي المؤسسات لم تتعامل بالضمانات الشخصية، فحين أن المؤسسات السليمة قدم نصفها ضمانات شخصية, والنصف الآخر ضمانات مختلطة ما بين الشخصي والحقيقي، بينما المؤسسات العاجزة كلها قدمت ضمانات حقيقية.

➢ **بالنسبة لمتغير الشكل القانوني للمؤسسة:**

الجدول (8.3): الشكل القانوني للمؤسسات:

الشكل القانوني	وضعية المؤسسة				الإجمالي	
	سليمة		عاجزة			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤسسات فردية	8	%80	3	%60	11	%73.33
مؤسسات الضمان	–	–	–	–	–	–
م.ذ.م.م	2	%20	2	%20	4	26.27
المجموع	10	%100	5	%100	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول أعلاه نجد أن أغلب المؤسسات المقترضة هي مؤسسات فردية لكلا الوضعين الماليين سواء العجز أو الصحة.

- **بالنسبة لمتغير قطاع النشاط:** وتتوزع المؤسسات وفقا للجدول التالي:

الجدول (9.3): توزيع المؤسسات حسب قطاع نشاطها:

قطاع نشاط المؤسسات	وضعية المؤسسة				الإجمالي	
	سليمة		عاجزة			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صناعي	–	–	–	–	–	–
تجاري	–	–	–	–	–	–
خدماتي	4	%40	5	100	9	%60
المقاولة والبناء	6	%60	–	–	6	40%
المجموع	10	%100	5	%100	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن القطاعين الخدماتي والمقاولاتي طغوا على المؤسسات الطالبة للقروض، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية هذين القطاعين في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

أولا: تحليل نتائج الدراسة:

سيتم تحليل المتغيرات فوق المحاسبية بالاعتماد على اختبار كاي تربيع، علما أن مستوى الثقة محدد بـ 5% من قبل إدارة البنك؛ حيث تقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$ إذا كانت أكبر من مستوى الثقة، وتقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ إذا كانت أقل من مستوى الثقة.

- **تحليل عمر المؤسسة:**

أ. الفرضيات:

H_0: وجود علاقة بين خطر عجز المؤسسة وعمرها.

H_1: عدم وجود علاقة بين خطر عجز المؤسسة وعمرها.

الجدول (10.3): اختبار chi_squar لعمر المؤسسة:

	عاجزة
Khi-deux	2,000[a]
Ddl	3
Sig. Asymptotique	,572

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Spss.

ب. وبالتالي تقبل الفرضية الأولى أي وجود علاقة بين عمر المؤسسة وخطر السداد.

- **تحليل الضمانات:**

أ. **الفرضيات:** لنفرض أن:

H_0: عجز المؤسسة ونوع الضمان المقدم مستقلين.

H_1: عجز المؤسسة ونوع الضمان المقدم مرتبطين.

الجدول (11.3): اختبار chi_squar لنوع الضمان:

	السليمة	العاجزة	المجموع
Khi-deux	,500[a]	,000[b]	,000[c]
Ddl	2	1	3
Sig. Asymptotique	,779	1,000	1,000

المصدر: مخرجات Spss.

ب. من الجدول السابق يتضح جليا لنا أن قيمة الاستقلالية بين نوع الضمان المقدم وعجز المؤسسة قدرت بـ 0.779 أي فاقت 5 % ، وهذا ينفي الفرضية الثانية.

- **تحليل أقدمية المؤسسة:**

أ. **الفرضيات:**

$\mathbf{H_0}$: عدم وجود علاقة بين خطر عجز المؤسسة وأقدمية علاقتها مع البنك.

$\mathbf{H_1}$: وجود علاقة بين خطر عجز المؤسسة وأقدمية علاقتها مع البنك.

الجدول (12.3): اختبار أقدمية المؤسسة:

	عاجزة
Khi-deux	,667[a]
Ddl	1
Sig. asymptotique	,414

المصدر: مخرجات Spss.

ب. وهنا يتم قبول الفرضية الثانية كون أن القيمة 4.14 % أقل من 5 % أي أن الفرضية الثانية صحيحة؛ بمعنى يوجد علاقة بين عجز المؤسسة وقدم تعاملاتها مع البنك.

- **تحليل قطاع النشاط:**

أ. **الفرضيات:**

$\mathbf{H_0}$: عجز المؤسسة وقطاع النشاط مرتبطين.

$\mathbf{H_1}$: عجز المؤسسة وقطاع النشاط مستقلين.

الجدول (13.3): اختبار قطاع نشاط المؤسسة:

	عاجزة
Khi-deux	,200[a]
Ddl	1
Sig. asymptotique	,655

المصدر: مخرجات Spss.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عجز المؤسسة مرتبط بقطاع نشاطها.

- **تحليل الشكل القانوني للمؤسسة:**

أ. الفرضيات:

$\mathbf{H_0}$: عدم وجود علاقة بين الشكل القانوني وخطر العجز.

$\mathbf{H_1}$: وجود علاقة بين الشكل القانوني وخطر العجز.

الجدول (14.3): اختبار الشكل القانوني:

	سليمة
Khi-deux	,000[a]
Ddl	3
Sig. asymptotique	1,000

المصدر: مخرجات Spss.

ب. من خلال الجدول يتضح جليا أنه لا يوجد ارتباط بين الشكل القانوني للمؤسسة خطر العجز.

ثانيا: التحليل الوصفي للمتغيرات:

في هذه الدراسة استعنا ب 13 نسبة كمتغيرات محاسبية و5 متغيرات فوق محاسبية، وبعد تحليل كلا من النوعين على حدى، سنقوم كآخر خطوة بتحديد التقارب بين المجموعتين وهذا باختبار التباينات و المتوسطات.

لنفرض أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي كما يلي:

$$\sigma_0) \text{ si } R_i \in \emptyset_0,\ R_i \rightarrow N(\mu_0$$

$$\sigma_1) \text{ si } R_i \in \emptyset_1,\ R_i \rightarrow N(\mu_1$$

حيث أن:

$\emptyset_0$: المؤسسات السليمة.

$\emptyset_1$: المؤسسات العاجزة.

μ_0: متوسط المتغيرات في المؤسسات السليمة.

μ_1: متوسط المتغيرات في المؤسسات العاجزة.

σ_0: الانحراف المعياري في المؤسسات السليمة.

σ_1: الانحراف المعياري في المؤسسات العاجزة.

أ. اختبار تساوي التباينات والمتوسطات:

لنفرض أن:

H_0: $\sigma_0 = \sigma_1$

H_1: $\sigma_0 \neq \sigma_1$

نستخرج قيمة Sig بالاعتماد على اختبار Independent Sample T_Test من برنامج التحليل الإحصائي Spss، ومقارنتها بمستوى الثقة $\alpha = 5\%$، وسنميز حالتين:

- إذا كان $\alpha > Sig$ نقبل H_0.
- إذا كان $\alpha < Sig$ نقبل H_1.

مع العلم أن درجة الحرية هي: $n_1+n_0 -2 = 13$

الجدول(15.3): اختبار تساوي التباينات والمتوسطات:

المتغيرات	نتائج اختبار التباينات	نتائج اختبار المتوسطات
R_1	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_2	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_3	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_4	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_5	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1\neq\mu_0$
R_6	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1\neq\mu_0$
R_7	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_8	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_9	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_{10}	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_{11}	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_{12}	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1=\mu_0$
R_{13}	$\sigma_0=\sigma_1$	$\mu_1\neq\mu_0$

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المتغيرات التي تحقق H_0 هي: R_{13}، R_6، R_5.

أما بقية النسب فهي تحقق لنا H_1.

ب. إعداد الدالة التمييزية:

باعتماد على برنامج نجد أن:Spss

الجدول (16.3): معاملات معادلة التصنيف:

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
R5/R6/ R13	3,208	12	,008	48,95769	15,7105	82,2049

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Spss.

من الجدول يتبين أن: $Z= R_5 + R_6+R_{13}+3.208$

ج. تحديد النقطة الحرجة:

$$Z^* = [(\overline{Z}_1 n_1+\overline{Z}_2 n_2) /(n_1+ n_2)]$$

حيث أن:

$\overline{Z}_1$: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

$\overline{Z}_2$: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_1: عدد المؤسسات العاجزة.

n_2: عدد المؤسسات السليمة.

Z^*: النقطة الحرجة.

إذا كان $z < 0$ المؤسسة عاجزة.

إذا كان $0< z$ المؤسسة عاجزة.

د. اختبار نتائج التصنيف:

الجدول (17.3): اختبار نتائج التصنيف:

Test des échantillons appariés

	Différences appariées			t	Ddl
	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard		
Paire 1 RI - SECTEUR	45,69385	51,35075	14,24214	3,208	12

```
T-TEST PAIRS=RI WITH SECTEUR (PAIRED)
  /CRITERIA=CI(%95)
  /MISSING=ANALYSIS.
```

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Spss.

من خلال ما تقدم وعلى ضوء الجدول السابق تمكنت الوكالة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من التصنيف الصحيح للمؤسسات بنسبة 95 % حيث أنها أخفقت فقط في تصنيف مؤسسة واحدة عاجزة ضمن المؤسسات السليمة.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا أن هناك متغيرات تلعب دورا هاما في الكشف عن وضعية المؤسسة عاجزة أو سليمة أي تحديد درجة الخطر المحدق، وقد تم التوصل إلى ما يلي:

- النموذج المعتمد من قبل الوكالة تم بناؤه بشكل رئيسي على ثلاث متغيرات محاسبية تتوقع خطر القرض ، وترتكز بشكل كبير على ما يلي:

✓ R_{11}: وتمثل مدى قدرة المؤسسة على تسديد مستحقات العاملين لديها.

✓ R_{12}: تعبر عن قدرة المؤسسة على سداد ديونها، فكلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على الوضعية الصحية للمؤسسة.

- صحة النموذج المعتمد من قبل الوكالة بنسبة فاقت 90 %؛ حيث أن هذا التصنيف لم يكلف الوكالة تكلفة الفرصة الضائعة.

خاتمة

مع ثراء الفكر الاقتصادي، وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، يبقى بنك التجاري شخصية معنوية تلعب دورا بالغ الأهمية في الدورة الاقتصادية، كونها تشكل الممول الرئيسي لأصحاب العجز المالي، فمن جهة هي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، ومن جهة أخرى هي تعمل على استثمار الودائع في الأسواق المالية المحلية منها والدولية، وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.

ولعل خطر القرض يعد من أبرز المخاطر التي تهدد البنوك التجارية، إذ يؤدي إلى تجميد جزء هام من أموالها نتيجة عدم قدرة المقترضين على سداد هذا القرض وما يترتب عليه من فوائد، وقد تناولنا من خلال بحثنا هذا معرفة المستويات المستقبلية لهذه الظاهرة، والتي يجب على المحلل أن يؤديها من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار، وفي هذا الصدد تنحصر المهمة الأساسية لطريقة التنقيط بتحديد وضعية المقترض سليم أو عاجز، وهذا من خلال إعطاء أهمية كبرى للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي.

وإن اختلفت الرؤى، تبقى إدارة المخاطر البنكية بانتهاج طريقة التنقيط من أنجع الطرق التي يمكن للبنك التجاري التحكم من خلالها في خطر عدم السداد، إذ تلعب هذه الطريقة في المجال المصرفي دورا بارزا في وقع خطر القرض كونها طريقة تعتمد على المنطق الرياضي كأسلوب في البحث، والتحليل، والمعالجة مما يسمح بإعطاء معان ذات دلالة للبيانات المتاحة، وتحقيق النتائج المثبتة بالبرهان يمكن الوثوق بها واستخدامها فيما بعد في عملية التوقع.

اختبار الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى**: هي صحيحة تماما، كون أن لعمر المؤسسة دور بالغ الأهمية في ملاءتها المالية، فالمؤسسة التي كان عمرها كبيرا هذا دليل على أنها تحقق الهدف الذي أُنشأت من أجله ألا وهو الديمومة والاستمرارية وتعظيم الأرباح، أي أنها في وضعية صحية تسمح لها بتحقيق الأرباح، وبالتالي سداد القرض وما يترتب عنه من فوائد.
- **بالنسبة للفرضية الثانية** تفرض الدراسة علينا هنا وجود علاقة عكسية مابين درجة الخطر والملاءة المالية للمؤسسة، وهذا منطقي فكلما كانت المؤسسة في وضعية مالية جيدة زادت احتمالية سدادها لمستحقاتها للبنك، وبالتالي تلاشي احتمالات الخطر.

- **بالنسبة للفرضية الرابعة:** من البديهي أن المؤسسة لا تعيش بمعزل، فهي موجودة في وسط نشط يتغير بتغير الظروف به، لذا فإن التغيرات الحاصلة من المؤكد أنها تؤثر على درجة الخطر ارتفاعا أو انخفاضا.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال تسليطنا الضوء على دراسة المخاطر المالية باستخدام طريقة القرض التنقيطي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- عدم حصر إدارة وتسيير المخاطر على الطرق الكلاسيكية، فحسب بل هناك وجود لطرق أخرى تعتمد على التحليل الإحصائي على غرار طريقة التنقيط.
- طريقة القرض التنقيطي هي الطريقة الأمثل والأنجع لتقدير خطر القرض على عكس طريقة التحليل المالي.
- احتلال طريقة التنقيط لأهمية بالغة في تصنيف القرض ومنحه، وتحديد المرتبطة به، ويتوقف هذا على دقة التوقع التي يعمل البنك على أساسها.
- من أصعب القرارات التي يكون البنك التجاري بصدد اتخاذها هي قرارات منح الائتمان لأن الهدف الأساسي لأي بنك هو تعظيم الأرباح، وهذا مرتبط طبعا بالتوظيف المستقبلي الذي ينجر عن هذه العملية.

الأبعاد والتوصيات:

بناءا على المسح الشامل الذي قمنا به بالنظر للخصوصية التي تتسم بها طريقة التنقيط، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- وجوب اعتماد البنك على ازدواجية في تقدير المخاطر ما بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي، فالأولى تعتمد على دراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة طالبة القرض، والثانية ترتكز على تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بمنح الائتمان، وقياس ملاءتها المالية.
- الدراسة الجيدة سواء كانت موضوعية أو ذاتية للعميل طالب القرض، وهذا بغية التحديد الدقيق لدرجة الثقة التي يمكن منحها لهذا العميل.

- التشديد الرقابي على العمليات البنكية.
- ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير، لزيادة مستوى تأهيل العاملين بالبنك، وخصوصا مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل.
- تكثيف البحوث حول هذا الموضوع لإحداث تطوير مستمر في هذا النموذج.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، الطبعة الثانية، معهد السياسات الاقتصادية _صندوق النقد الدولي_ ، أبو ظبي _ الإمارات العربية المتحدة، 2010م.

2. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2007م.

3. جميل سالم زايدانين، **أساسيات في الجهاز المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 1999م.

4. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2002م.

5. الدسوقي حامد أبو زيد،**إدارة البنوك**، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الجزء الثاني، جمهورية مصر العربية، 1994م.

6. رضا أبو أحمد، **إدارة المعارف_مدخل تحليلي كمي معاصر_**،دار الفكر للطباعة والتوزيع، عمان_الأردن، 2002م.

7. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن.

8. سامر بطرس جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن، 2011م/1432هـ.

9. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، طبعة الرابعة، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون_ الجزائر، 2008م.

10. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009م/1430هـ.

11. صلاح الدين السيمي، **إدارة الأموال وخدمات المصارف _لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية_**، الطبعة الأولى، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت_لبنان، 1989م.

12. طارق طه، **إدارة البنوك _نظم المعلومات المصرفية_**، دار الكتب للنشر والتوزيع، الإسكندرية_مصر، 2000م.

13. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر _أفراد، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف_**، الدار الجامعية ، الإسكندرية_مصر،بدون سنة نشر.

14. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، 2000م.

15. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، 2005م.

16. طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك**، مؤسسة الإسكندرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية_مصر، 1989م.

17. عبد الخالق محمد يحي، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2010م.

18. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية_ مصر، 2002م.

19. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية_مصر، 2004م.

20. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإبراهيمية_مصر، 2008م.

21. غازي عبد المجيد الرقيبات، **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان _الأردن ،2014م.

22. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية_ مصر، 2005م.

23. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**،منشأة المعارف،بدون طبعة، الإسكندرية_مصر،2000.

24. محمد كمال خليل حمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، دار المعارف للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية_مصر، 2000م.

25. محمد نبيل إبراهيم،**دراسات في سياسات البنوك التجارية**، الجزء الثاني، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، الندوة العربية لإدارة المصارف، بيروت _لبنان، 1974م.

26. محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن.

27. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1985م.

28. مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية**، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان_ الأردن، 2006م.

29. منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية_ مصر، 1992م.

30. مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة المخاطر الائتمانية**، الجزء الأول، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009م.

31. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية الكتب للطباعة، بغداد_العراق، 1995م.

32. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد، جمهورية مصر العربية المتحدة، 2008م.

33. يوسف حجيم والطائي وآخرون، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2011م.

باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Silem, Jean Marie Albertini**, Economie**, 5eme édition, Dalloz Paris la France, 1995
2. Cécile Kherroubi, Philip Thomas, **Analyse Du Risque De Crédit_ Banque et Marchés_** ,RP édition, Paris_ la France, 2013.
3. Collective, **Project_ risk management hand book**, office of project management process improvement, first edition, 26/06/2003
4. Gerhard Schroeck, **Risk Management and Value Creation in Financial Institution**, John Wiley & Sons, Canada, 2002.
5. Goohman John Downes & Jordan Elliott, **Dictionary of Finance and Investment Terms**, Barran'sInc, U.S.A, 1999.
6. J.Masson, **pratique des techniques bancaires**, Institut technique de banque _C.F.P.E_, 1983.
7. Michel Mathleu**, L'exploitation bancaire et le risque de crédit**, revue banque éditeur, paris_ la France, 1995.
8. Pascal Gauchon, **Vocabulaire D'actualité Econo**mique, édition des préparations grandes écoles Médecines, Paris la France 1994.
9. Sylvie Coussergues, **Gestion de La banque_ du Diagnostic à la stratégie_ ,** 4éme édition, Dunod, 2005.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. بوستة كريمة، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر _دراسة حالة البنوك الفرنسية_**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بالقايد_تلمسان_ ،2010م_2011م.

2. حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية _دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة_**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ،2011م/2012م.

3. حمزة طيبي، **البنوك التجارية الجزائرية وتحديات اتفاقية بازل2**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي_ الأغواط، 2006م/2007.

4. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية_ دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية_**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر_ بسكرة_، 2008م/2009م.

5. زاوي سعيدة، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي _دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة_**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر، 2012م-2013م.

6. سمية بن عمر، **إدارة مخاطر القروض باستعمال Scoring_دراسة حالة البنك الوطني BNA مديرية شبكة الاستغلال 184 ورقلة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_، 2014م/2015م.

7. سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية_دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) "ورقلة"_** مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة_، 2014م/2015م.

8. هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 _دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية وكالات الوادي_**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر_الوادي_، 2014م/2015م،(منشورة).

خديجة صادي، **محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسيير القرض**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999م.

لعاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**_مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير_ (منشورة)، تخصص تأمينات وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري _قسنطينة، الجزائر، 2006.

نعيمة بن عامر، **البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م/2002م.(غير منشورة).

المقالات (المجلات):

1. Altman Edward**, Financial Rations Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptey**, journal of finance, 1968.
2. M. Salah et les autres, **les enjeux de la banque électroniques**, Finance et Développement, Vol N°3, 2002.
3. ميدون أحلام، عطيوي سميرة، **مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية _دراسة حالة البنك العربي الجزائر_** ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2005م.

الملتقيات والمؤتمرات الاقتصادية:

1. بوزيان عثمان وآخرون، **استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض**، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق والأدوات المطبقة في التسيير، جامعة طاهر مولاي، سعيدة_ الجزائر، 2013م.
2. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة،مخاطر، تقنيات)، جامعة جيجل، أيام 6_7 جوان 2005م.
3. محمد بوزيان، يوسف صوار، **محاولة تقدير القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي _دراسة حالة البنك الوطني الجزائري_سعيدة_**، المؤتمر العلمي السنوي السابع حول: **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، الجامعة الزيتونية الأردنية، عمان_الأردن، أيام: 18/17/16 أفريل 2007م.
4. منصور منال، **مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية**، فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أيام 20_21 أكتوبر 2009م.

المواقع الالكترونية:

1. **http://ar.tradingeconomics.com/countries**
2. **www.ourcommunity.com.au**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الجدول	عنوانه	الصفحة
الجدول (1.2)	أهم مؤشرات قياس الخطر	36
الجدول (2.2)	المقاييس التقليدية والمتقدمة للمخاطر	41
الجدول (3.2)	جدول حساب النتائج للبنك التجاري	51
الجدول (4.2)	النسب المالية بالبنوك التجارية	53
الجدول (5.2)	معدل التصنيف الصحيح	64
الجدول (1.3)	التوزيع الإحصائي للمؤسسات المدروسة	76
الجدول (2.3)	المتغيرات المحاسبية لتحليل القرض	80
الجدول (3.3)	عمر المؤسسات الطالبة للقرض	83
الجدول (4.3)	توزيع المؤسسات الطالبة للقرض حسب العمر	84
الجدول (5.3)	تعاملات البنك السابقة مع المؤسسات المقترضة	85
الجدول (6.3)	أقدمية المؤسسة المقترضة	86
الجدول (7.3)	توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان	87
الجدول (8.3)	توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني	87
الجدول (9.3)	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	88
الجدول (10.3)	اختبار عمر المؤسسة	89
الجدول (11.3)	اختبار نوع الضمان	90
الجدول (12.3)	اختبار أقدمية المؤسسة	90
الجدول (13.3)	اختبار قطاع نشاط المؤسسة	91
الجدول (14.3)	اختبار الشكل القانوني	91
الجدول (15.3)	اختبار تساوي التباينات والمتوسطات	93
الجدول (16.3)	معاملات معادلة التصنيف	94
الجدول (17.3)	اختبار نتائج التصنيف	95

قائمة الأشكال:

الشكل	عنوانه	صفحته
الشكل (1.1)	أنواع البنوك	8
الشكل (2.1)	الهرم التخطيطي للبنك التجاري	14
الشكل (3.1)	مراحل التخطيط بالبنوك التجارية	18
الشكل (4.1)	العوامل المؤثرة على التخطيط بالبنوك التجارية	21
الشكل (5.1)	إجراءات منح القروض	29
الشكل (1.2)	إجراءات منح القروض	50
الشكل (2.2)	دالة التنقيط	63
الشكل (1.3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	69
الشكل (2.3)	المخطط التنظيمي لوكالة تيارت	72
الشكل (3.3)	مصفوفة البيانات	82
الشكل (4.3)	توزيع المؤسسات الطالبة للقرض حسب العمر	85

الملاحق

ملحق رقم (01) : النسب المالية للمؤسسات طالبة القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال شهر مارس 2017م:

$_{13}R$	$_{12}R$	$_{11}R$	$_{10}R$	$_{9}R$	$_{8}R$	$_{7}R$	$_{6}R$	$_{5}R$	$_{4}R$	$_{3}R$	$_{2}R$	$_{1}R$	
1,82	0,29	3,47	1,64	2,79	10,13	0,53	0,33	7,08	0,16	0,75	4,23	2,68	$Ø_1$
1,59	0,15	1,21	0,14	0,27	2,38	1,10	0,28	1,02	0,06	0,47	1,36	1,28	$Ø_2$
4,30	0,52	0,13	0,05	0,03	1,69	0,30	0,14	0,66	0,07	0,22	1,28	5,54	$Ø_3$
8,58	0,79	0,25	0,02	0,18	1,88	0,20	0,43	0,71	0,09	0,08	1,08	8,70	$Ø_4$
5,96	0,37	0,95	0,90	1,03	0,09	0,11	0,43	0,29	0,05	0,01	0,98	0,11	$Ø_5$
-1,30	0,08	0,75	0,52	0,17	24,87	-0,55	0,11	19,27	0,19	1,08	0,75	0,75	$Ø_6$
6,49	0,16	1,16	0,08	0,09	0,33	0,30	0,52	4,67	0,06	1,22	1,23	18,32	$Ø_7$
-2,58	0,63	1,05	0,44	0,13	24,87	-0,04	0,09	19,27	0,11	0,06	1,04	0,62	$Ø_8$
7,44	0,12	1,70	0,56	0,82	24,87	0,77	0,34	19,27	0,13	1,27	9,00	4,52	$Ø_9$
4,05	0,60	1,35	0,48	0,08	24,87	0,05	0,05	0,44	0,06	0,40	1,35	1,11	$Ø_{10}$
1,43	0,68	0,38	0,00	0,05	0,86	0,21	0,63	9,34	0,18	2,74	0,73	2,87	$Ø_{11}$
0,08	0,12	5,60	0,02	0,21	59,73	0,55	0,14	3,23	0,08	0,92	12,00	0,09	$Ø_{12}$
-1,15	0,54	3,32	3,32	0,62	0,01	-0,03	0,51	20,00	0,09	18,46	3,45	10,25	$Ø_{13}$
-1,35	0,39	18,14	18,14	0,62	0,01	-0,01	0,66	20,40	0,18	6,84	18,40	0,95	$Ø_{14}$
-1,35	0,47	11,35	11,35	0,62	0,01	-0,01	0,97	19,87	0,16	4,13	11,61	2,52	$Ø_{15}$
34,01	5,91	50,81	37,66	7,71	176,60	3,48	5,63	145,52	1,67	38,65	68,49	60,31	
2,27	0,39	3,39	2,51	0,51	11,77	0,23	0,38	9,70	0,11	2,58	4,57	4,02	